

المؤتمر العالمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين

موضوع المؤتمر

اللزجة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على
البلدان النامية مع إشارة خاصة لمصر

انهيار نظام بريتون وودز والامبريالية النقدية الأمريكية

دكتور اسماعيل صبرى عبد الله
أستاذ الاقتصاد ووزير التخطيط السابق

تمهيد

د . اسماعيل صبرى عبد الله

١ - النقود والتجارة : ارتبطت نشأة النقود بازدهار المبادلات ونشاط التجارة كما هو معروف . وقد يجهل البعض مثلاً أن مصر القديمة بكل ما وصلت اليه من مستوى حضارى لم تعرف النقود الا فى اواخر العصر الفرعونى واثناً العهد البطلمى . وأنها حتى عين معرفتها ظل استخدامها محصوراً . فالاقتصاد الزراعى المصرى القائم على نظام رى مركزى موحد عاش على الاستهلاك المباشر والمقايضة رغم وجود الذهب فى البلاد بكمية كبيرة (١) . وعلى العكس عرفت اليونان فى عصر مبكر من حضارتها النقود لكثرة التبادل بين " المدن - الدول " التى قامت عليها تلك الحضارة ، وفيما بينها وبين الشعوب المجاورة . ورغم وجود النقود فى الامبراطورية الرومية (٢) فان اقتصاد معظم الأقطار التى هيمنت عليها جيوش روما كان يعتمد فى معظم الحالات على الاستهلاك المباشر والمقايضة . ولم يكن العرب قبل الاسلام فى حاجة لاستخدام النقود باستثناء تجار مكة ويثرب . وقد تعامل هؤلاء بالعملة اليونانية " درلخمة " التى غدت فى اللسان العربى الدرهم وبالعملة الرومية " ديناروس " التى أصبحت الدينار . وكان التحول من الاقتصاد العينى الى الاقتصاد النقدى مرتبطاً تاريخياً بنشأة وانتشار النظام الرأسمالى الذى تحتل السوق فيه محل المحرك ، والذى لا يعيش الا من خلال فيض متصل من المبادلات .

وليس واردا هنا أن تفصل تطور النقود تاريخياً فى داخل كل اقتصاد ، فيكفى لذلك الرجوع الى بعض المراجع المعتمدة فى هذا الشأن (٣) . وكل ما يعيننا هو أن تبرز أن الدولة لعبت منذ البداية دوراً حاسماً فى الظاهرة النقدية . ففي عهود النقود المعدنية كان حق " سك العملة " من حقوق السيادة وعلامات الاستقلال . وفى عهد النقود الورقية يستند قبول النقود سداداً للالتزامات بالسعر الإلزامى الذى تفرضه الدولة وتجعل من تلك الأوراق المطبوعة وفقاً لنظام تحدده الدولة قوة ابراء غير محدودة بتعبير أهل القانون .

(١) انظر : J. Yoyotte, article "économie" in "Dictionnaire de la civilisation Egyptienne, Paris 1959

(٢) ولا تقل الرومانية . فالنسب يكون باضافة الباء الى الاسم المنسوب اليه . وهو هنا روما ، أى اسم أعجمي . وقد سك العرب اسم جمع هو الروم ليدل أهل روما والامبراطورية أما الألف والنون فى الرومان فليست للتكثير وإنما همك حرفاً بالنسب فى لغات غير العربية ولا يجوز اضافة ياء النسب العربية بعدها .

(٣) انظر كتابى محمد زكى شافعى وفؤاد مرسى فى النقود والبنوك .

٢- التجارة الدولية والقاعدة النقدية : ومن هنا كانت التجارة الدولية

منذ انتشارها وتكاثرها تحمل فى طياتها مشكلة عدم وجود عملة دولية نظرا لعدم وجود سلطة سياسية فوق سلطة الدول تصدر مثل هذه العملة . وفى البداية كانت المعادن وبصفة خاصة الفضة والذهب أداة المبادلات الدولية بحسب قيمتها السلعية فى السوق ، أى على أساس انها سلعة وليست نقودا . وحين استقر وضع عدد من الدول الرأسمالية من أوروبا وأمريكا تمارس تجارة كثيفة فيما بينها وكذلك فى تعاملها مع أقطار أخرى انتهى الأمر بظهور نظام للمدفوعات الدولية عرف باسم " قاعدة الذهب " . وبمقتضى هذا النظام تحدد الدولة وتضمن وزن وعيار عملتها من الذهب وبالتالي تصلح كل عملة منها بديلا للعملة الأخرى استنادا الى المحتوى السلعى من المعدن الثمين . ولكن كثرة المبادلات وتطور النظام المصرفى وانتشار حساب المقاصة جعلت نقل العملة الذهبية فعليا الاستثناء وليس الأصل . فالذهب يأتى لدولة معينة اذا كانت صادراتها أكبر قيمة من وارداتها ويخرج منها فى الحالة العكسية . وهكذا اهتم الاقتصاديون ببحث نقطة الدخول ونقطة الخروج . وانهقد الرأى على أن " نقطتى الذهب " تشكلان آلية لنمو التجارة الدولية دون اخلال واضح ومستمر فى ميزان مدفوعات أى دولة . وآية ذلك ان دخول الذهب يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع (وفقا لنظرية كمية النقود) . وارتفاع الأسعار المحلية يحد من القدرة على التصدير كما يشجع على زيادة الواردات بحيث يختفى فائض ميزان المدفوعات لتلك الدولة تلقائيا . وبالمثل اذا خرج ذهب كثير من دولة ما انخفضت فيها الأسعار مما يزيد قدرتها التصديرية ويحد من وارداتها حتى يختفى العجز من ميزان مدفوعاتا .

وبغض النظر عن صدق هذه النظرية ومدى مطابقتها للتطورات الواقعية ظلت قاعدة الذهب أساسا للنظام النقدى العالمى (رغم خروج بعض الدول عنها أحيانا ولفترات محدودة) حتى الحرب العالمية الأولى التى عطلتها عمليا . ثم عادت قاعدة الذهب فى العشرينات من هذا القرن حتى عصف بها

الكساد الأعظم ١٩٢٩ - ١٩٣٤) . وقد كان الكساد الأعظم العمق المتدننى فى اتجاه كسادى طويل المدى بدا فى ١٩١٣ واستمر حتى الحرب العالمية الثانية . ولذلك فانه لم يعصف بقاعدة الذهب فقط ولكنه حد من نمو التجارة الدولية وظهرت الحماية النقدية (الجمارك المرتفعة) والكمية (نظام حصص الاستيراد) بعد حوالى مائة عام من استقرار مبدأ حرية التجارة الدولية . وتم تكريس هذا الوضع باقتسام الأسواق العالمية بين الدول الكبرى . ولعبت النقود دورا هاما فى تنظيم هذا التقسيم . فقد حل محل قاعدة الذهب نفسى دول كثيرة "قاعدة الصرف بالذهب" . فبدلا من أن تحتفظ كل دولة باحتياطى من الذهب يمكنها من تثبيت سعر عملتها أخذت تكون احتياطياتها النقدية من أوراق مالية مقومة بعملة مرتبطة بالذهب . وتكونت " المناطق النقدية " وفقا لاختيار تلك العملة . وكان الأمر المميز لتلك المناطق هو ثبات سعر الصرف بين عملات كل الدول التى تنتمى الى منطقة معينة نتيجة لتثبيت سعر صرف عملة كل منها مع العملة الرئيسية التى تشكل احتياطياتها من أوراق مقومة بها . فكانت مصر مثلا فى منطقة الاسترليني . وكان معنى ذلك تثبيت سعر الجنيه المصرى بالاسترليني (الاسترليني ٩٧ر٥ قرشا) ، واحتفاظ البنك الأهلى المصرى (صاحب امتياز اصدار الجنيه المصرى) باحتياطيات من أذونات وسندات الخزنة البريطانية وكان سعر صرف الجنيه نتيجة لذلك ثابتا مع عملات كل الدول ذات الارتباط المماثل بالاسترليني . وبالمثل ظهرت منطقة الفرنك الفرنسى ومنطقة الدولار الأمريكى .

وشكل تمزق السوق العالمية واستخدام القاعدة النقدية الجديدة كوسيلة لحماية أسواق كل منطقة نقدية ازاء المناطق الأخرى ، وحالة الكساد التى أدت الى هذا الوضع وتفاقمت بسبب تكريسه ، الخلفية التى شغلت من أعدوا لمؤتمر بریتون وودز . وكان القصد من عقد هذا المؤتمر وكذلك مؤتمر هافانا (الذى أنشأ منظمة جات) هو العودة لحرية التجارة الدولية على تقدير أنها أساسية لاطراد النمو الاقتصادى ، ومنع استخدام النقود كأداة للمنافسة بين الدول فى التجارة الخارجية عن طريق تغيير سعر صرف العملات الوطنية .

وكان من أبرز ما أفرزته تجربة الثلاثينات فى المستوى النقدى أمران . الأول ظهور مفهوم " عملة الاحتياطى " reserve currency ، أى العملة التى تستخدمها عدة دول كاحتياطى لاصدار عملتها الوطنية جنبا الى جنب مع الذهب أو بدلا عنه . وقد أوضحت التجربة أن الدولة التى تكتسب عملتها وضع عملة الاحتياطى يصبح فى وسعها أن تتوسع فى الاصدار النقدى (بهدف تنشيط اقتصادها) دون أن تخشى آثار التضخمية سريعة تحد من قدراتها التصديرية لأن جزءا هاما من العملة المصدرة سيجد مكانه فى احتياطى بنوك الاصدار فى الدول التى تعتمد تلك العملة كعملة احتياطى . وبعبارة أخرى يصبح فى وسعها أن تصدر التضخم الى تلك الدول . ومن ناحية أخرى تكتسب دولة عملة الاحتياطى قوة اقتصادية وسياسية ازاء دول منطقة نفوذها ، اذ يصبح مصير عملة تلك الدول مرتبطا بمصير عملة الاحتياطى (٤) . والأمرا الثانى هو أن تخفيض سعر عملة من عملات الاحتياطى استخدم وسيلة لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات لجأت اليها دولة مثل فرنسا عدة مرات كما فعلت كل من بريطانيا وأمريكا بمعدل أقل ، ومعنى ذلك أن تغيير سعر صرف العملة أصبح أداة للمنافسة غير العادلة فى التجارة الدولية .

(١)

نظام بریتون وودز النقدى

المفاوضات

بدأت المفاوضات حول اقامة نظام نقدى عالمى أثناء الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء الذين كانوا يحاربون دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) . وتركزت المفاوضات بنوع خاص بين بريطانيا التى كانت عشيّة الحرب تهيمن وهذا ما حدث بالدقة فى مصر . فقد مولت بريطانيا اتفاقها العسكرى فى مصر بسندات وأذونات على الخزانة البريطانية أصدر البنك الأهلى المصرى فى مقابلها جنيهات مصرية . وتترتب على ذلك حالة من التضخم رفعت الأسعار بحوالى ٣٠٠ ٪ فى سنوات الحرب العالمية الثانية الخمس كما كانت مصر حتى عام ١٩٤٧ تضطر لتخفيض عملتها كلما قررت بريطانيا تخفيض سعر صرف الاسترليني .

على أكبر منطقة نقدية ، وبين الولايات المتحدة التي أخرجتها الحرب من سياستها الانعزالية وازدهر اقتصادها أثناء الحرب وأخذت تتطلع لدور قيادي في عالم ما بعد الحرب . وكان الطرفان منفقين على أمرين هامين : الأول ، ضرورة وجود قاعدة نقدية دولية لتفادي العودة الى تقسيم العالم الى مناطق نقدية . والثاني ، عدم الأخذ بقاعدة الذهب بصورتها التقليدية لعدة أسباب منها التوزيع غير المتكافئ للذهب النقدي ، وتركز الانتاج في دولتين هما الاتحاد السوفيتي وجنوب أفريقيا . واحتمال قصور انتاج الذهب عن توفير السيولة اللازمة لنمو سريع ومتزايد في حجم المبادلات الدولية . ولكنهما اختلفا حول تصورات النظام النقدي الذي يحقق هذين الهدفين . وتقدم لورد كينز ممثل بريطانيا في المفاوضات بمشروع نظام جديد تماما مبني على اصدار عملة دولية في شكل وحدات نقود مصرفية تتحدد قيمة الوحدة منها بوزن معين من الذهب (مع امكان تعديل هذا التجديد) . وتكون تلك العملة الدولية مقبولة في الدفع لدى جميع الدول الاعضاء في " اتحاد مقاصة دولي " . ويتولى هذا الاتحاد اصدار الوحدات المذكورة وادارتها على نحو يودي في النهاية الى حلها محل الذهب (٥) . اما الولايات المتحدة فقد اصررت على اتباع قاعدة الصرف بالذهب على مستوى عالمي ، بمعنى ان يكون الاحتياطي النقدي في الدول الاعضاء في النظام المقترح مكونا من مجموعة من العملات القابلة للصرف بالذهب ولم يكن الخلاف علميا او فنيا ، بل كان تعبيرا عن علاقات القوى ومصالح كل من الطرفين . فعند تقديم هذا الاقتراح لم تكن هناك عملة قابلة للصرف بالذهب الا الدولار . وكان من المتوقع ان بريطانيا ستخرج من الحرب منهكة القوى وان الاسترليني لن يستطيع منافسة الدولار . بل لقد كانت بريطانيا تفاوض الولايات

(٥) وقد أطلق كينز على وحدة العملة الدولية المقترحة اسم Bancor

انظر: J.M. Keynes: Proposals for an International Clearing House, London, April 1943.

المتحدة فى نفس الوقت تقريبا حول الحصول على قرض كبير من أمريكا لاغادة بناء ما دمرته الحرب . وما يعنيننا من ذلك كله هو أن جوهر نظام بريتون وودز تتم التفاهم عليه قبل انعقاد المؤتمر الذى حمل اسم تلك المدينة الأمريكية الصغيرة .

المؤتمر : وقد دعت الدولتان الى المؤتمر الدولى النقدى والمالى الذى انعقد فى بريتون وودز فى يوليو ١٩٤٤ " الأمم المتحدة والمشاركة (٦) وبلغ عدد الدول المشتركة فى المؤتمر ٤٤ من بينها الاتحاد السوفيتى . ولم تشترك فيه دول المحور وحلفاؤها ولا الدول المحايدة (السويد وسويسرا) أما العالم الثالث فقد تركز تمثيله فى ١٩ دولة من أمريكا اللاتينية . كما اشتركت بعض الدول الخاضعة للنفوذ البريطانى هى مصر والعراق وايران والهند (التى كانت تضم الهند الحالية وباكستان ومنجلاديش ، ولم تكن قد حصلت على استقلالها بعد) وكذلك دولتا خاضعتا للنفوذ الأمريكى هى ليبيريا والفلبين (وكانت لم تحصل على استقلالها بعد) . ومعنى ذلك أن الغالبية العظمى من دول العالم الثالث (أكثر من مائة دولة) لم تشترك أصلا فى المناقشات التى أفضت الى اتفاقية بريتون وودز وكان عليها أن تنضم اليها كما هى أو تبقى خارج النظام النقدى العالمى . هذا ولم يهدق الاتحاد السوفيتى على الاتفاقية لاعتراضه على نظام التصويت وشروط القروض والمركز المتميز للولايات المتحدة كما انعكس فى تلك الوثيقة التى تسمى رسميا اسم " مواد الاتفاق بشأن صندوق النقد الدولى " Articles of Agreement of the International Monetary Fund.

(٦) كان روزفلت قد اطلق اسم " الأمم المتحدة " على مجموعة الدول التى دخلت الحرب ضد دول المحور . أما الدول المشاركة فهى تلك التى لم تحارب بالفعل حتى وان كانت قد أعلنت الحرب على المحور قسرب نهاية القتال (مثل مصر) . ولم تكن منظمة الأمم المتحدة قد انشئت بعد .

الأهداف والأسس المقررة

وتحدد الأولى من تلك المواد أهداف صندوق النقد الدولي على النحو التالي :

- (١) * الارتقاء بالتعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة توفر وسائل للتشاور والتعاون في القضايا النقدية الدولية .
 - (٢) تيسير التوسع المتوازن في التجارة الدولية والاسهام بذلك في توفير واستمرار معدلات عمالة ودخل حقيقى مرتفعة وفي تنمية الموارد الانتاجية لكل الاعضاء باعتبار أن تلك هي الأهداف الأولى للسياسة الاقتصادية .
 - (٣) توفير الاستقرار في أسعار الصرف ، والمحافظة على ترتيبات صرف منظمة بين الأعضاء ، وتفادى استخدام تخفيض قيمة العملة في المنافسة في الأسواق الدولية .
 - (٤) المساعدة على اقامة نظام مدفوعات جارية متعدد الأطراف بين الأعضاء والقضاء على قيود الصرف التي تعرقل نمو التجارة العالمية .
 - (٥) توفير الثقة لدى الأعضاء باتاحة موارد الصندوق لهم بضوابط مناسبة حتى يتمكنوا من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتهم دون الالتجاء الى اجراءات تدمر الرخاء محليا أو دوليا .
 - (٦) وانطلاقا مما سبق تقصير أمد اختلال التوازن في موازين المدفوعات الدولية وتخفيف حدته لدى الأعضاء "
- ومن نافلة القول شرح كيف جاءت هذه المادة استجابة لما كان يشغل مؤسسى النظام النقدي الجديد مما أشرنا اليه آنفا ، وتاكيدا لهذا الاتجاه ، تضمنت مواد الاتفاق التزامين أساسيين على الاعضاء :

الاول : قابلية عملات جميع الأعضاء للتحويل فيما بينها على أساس " المختوى الذهبى " لعملة كل دولة ساعة تصديقها على الاتفاق أو انضمامها اليه .

الثانى : عدم تخفيض سعر صرف أى عملة من عملات الأعضاء الا بعد موافقة صندوق النقد الدولى على ذلك .

وبالمقابل يقوم صندوق النقد الدولى بمهمة تماثل مهمة البنك المركزى فى كل دولة بأن يوفر للدولة التى تعاني عجزا عارضا الموارد اللازمة لتغطية العجز فى حدود ترتبط بقيمة حصتها فى الصندوق . اما فيما وراء تلك الحدود فان الدولة تكون مطالبة باتخاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة بزيادة صادراتها والحد من وارداتها . فاذا استمر العجز رغم ذلك يمكن أن يوافق الصندوق على تخفيض سعر صرف عملة تلك الدولة .

قاعدة الصرف بالดอลลาร์ الذهبى

هذا ، وقد نصت المادة الثالثة من " مواد الاتفاق " على أن تدفع كل دولة ذهبا ما يعادل الأصغر من احدى نسبتين : ٢٥ ٪ من قيمة الحصة ، أو ١٠ ٪ من اجمالى احتياطى الدولة من الذهب والدولارات الامريكية . أما بقية الحصة فتدفعها الدولة بعملتها الوطنية . والهدف الظاهر هو تكوين رصيد لدى الصندوق يتكون من الذهب ومن عملات كل الدول الاعضاء .

وتم تحديد حصص الأعضاء على أساس صيغة (تم تعديلها وتطويرها فيما بعد) تضم عدة معايير بأوزان مختلفة :

٢ ٪ من الدخل القومى (١٩٤٠)

٥ ٪ من احتياطى الدولة من الذهب والدولارات (١٩٤٣)

١٠ ٪ من متوسط الواردات السنوية (١٩٣٤ - ١٩٣٨)

١٠ ٪ من التغيير الأقصى للصادرات (فى نفس الفترة)

١٠ ٪ نسبة متوسط الصادرات الى الدخل القومى (فى نفس الفترة) (٧)

(٧) زكريا نصر " العلاقات الاقتصادية الدولية " القاهرة ١٩٦٦ ص ٤٦٢

حاشية (١)

وكانت هذه الصيغة تعطى بالضرورة للولايات المتحدة أكبر حصة . فقد كانت (وما زالت) صاحبة أكبر دخل قومي في العالم . وكان لديها احتياطي ذهبي يقارب أربعة أخماس اجمالي الذهب النقدي (باستبعاد الاتحاد السوفيتي) . ولما كان الدولار وقتئذ قابلا للصرف بسعر ثابت منذ ١٩٣٤ هو ٣٥ دولارا للأوقية من الذهب الخالص فقد اعتبرت الاتفاقية حيازته في نفس مقام حيازة الذهب . وكان طبيعيا أن يتخذ صندوق النقد الدولي الدولار في مثل هذه الظروف الوحدة النقدية التي يجرى حساباته ومعاملاته على أساسها . ولذلك اشتد الطلب العالمي على الدولار غداة الحرب وحتى أواسط الستينات . وساعد على ذلك اضطراب الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا في السنوات التالية للحرب مما أضعف الثقة بعملاتها وآثر الناس الاحتفاظ بمدخراتهم في شكل دولارات . كما أن نصيب الولايات المتحدة من التجارة الدولية حتى عام ١٩٤٨ بلغ ٢٣٫٦٪ . ومن الطبيعي أن تفضل الدول والشركات والأفراد الاحتفاظ بعملة الدولة التي تتحكم في حوالى ربع تجارة العالم . كما أن الشركات الأمريكية الكبرى أجرت استثمارات واسعة خارج الولايات المتحدة تمت بالدولار . وكان بوسع الحكومة الأمريكية أن تزيد الاصدار النقدي لتغذية النمو الاقتصادي الداخلى دون أن تخشى ظهور تضخم كبير وسريع لأن فائض الاصدار كان يجد طريقه الى احتياطي البنوك المركزية بل وقطاعات الأعمال في دول كبيرة أخرى حتى أصبح عجز ميزان المدفوعات الأمريكي المصدر الأساسى للسيولة الدولية / وأخيرا اختفى دور الاسترليني كعملة احتياطي بعد اخفاق محاولة العودة لقابلية التحويل بالذهب في ١٩٤٧ وما تلاها من تخفيض قيمة الاسترليني في ١٩٤٩ ثم استمرار العجز في ميزان مدفوعات بريطانيا (٨) . وهكذا تحولت قاعدة الصرف بالذهب في الواقع الى قاعدة الصرف بالدولار . فقد أصبح الدولار عملة الاحتياط الوحيدة . ولكنه في ذلك الوقت كان قابلا للتحويل الى ذهب . وقد نصت مواد الاتفاق على امكان اعادة النظر في توزيع الحصص مرة كل خمس سنوات . وقد أقر مؤخرا ثامن تعديل .

(٨) اسماعيل صبرى عبدالله : " أزمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية " في " مصر المعاصرة " ١٩٦٦ .

الحصة ونظام التصويت في صندوق النقد الدولي

وللحصة أهمية في تحديد امكانيات الاقتراض كما سترى بعد قليل . ولكن أهميتها الأولى ترجع الى كونها القاعدة في نظام التصويت عند اتخاذ القرارات في الصندوق . ووفقا لمواد الاتفاق يكون لكل عضو ابتداءً ٢٥٠ صوتا يضاف اليها صوت عن كل مائة ألف دولار من حصة العضو . وتطبقا على هذا كان للولايات المتحدة حتى أواسط الستينات ٢٦٪ من القوة التصويتية في الصندوق ونتيجة لزيادة عضوية الصندوق (من ٣٠ دولة في البداية الى ١٤٧ في ١٩٨٣) مع تغيير في الوزن النسبي نتيجة لدخول اليابان وألمانيا الغربية والزيادة الكبيرة في حصة المملكة العربية السعودية هبطت حصة الولايات المتحدة الى ٢٠٪ .

ويقضى نظام الصندوق بأن يكون للدول ذات الحصص الأكبر مثل تعيينه كل دولة منها في المجلس التنفيذي للصندوق . وهذه الدول حاليا هي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا واليابان وأخيرا السعودية . وتملك الدول الخمس الأولى قوة تصويته تبلغ ٣٩٧٥٪ من اجمالي التصويت وهي تجتمع عادة على مستوى عال للتفاهم على الاجراءات الهامة التي يتعين ان يتخذها الصندوق . وأحيانا يضم اجتماعهم كندا وإيطاليا مما يضمن نسبة تصويت كافية لتحقيق الأغلبية المطلوبة في معظم القرارات . ولما كان المجلس التنفيذي يتكون من عشرين عضوا فقد تم منذ البداية توزيع بقية أعضاء الصندوق على مجموعات بحيث يكون اجمالي أصوات الدول الأعضاء في كل مجموعة حوالي ٤٪ من القوة التصويتية ، ولكل مجموعة أن تنتخب ممثلا عنها في المجلس . ومن الطبيعي نظرا لتفاوت حجم الحصص أن يتفاوت عدد الدول الأعضاء في كل مجموعة من أربع دول الى أربع وعشرين . بل ان زيادة عدد الأعضاء ، أدى الى تكوين مجموعات كبيرة العدد من دول صغيرة او فقيرة يبلغ اجمالي حصص المجموعة فيها ، بين ٣ و ٢٪ من القوة التصويتية . كما أن الصين تنفرد بممثل منتخب مع أن حصتها لا تتجاوز ٢٨٢٪ . والغريب أن هذا التوزيع " الحسابي " قد

أهدر التجمعات الاقليمية التى يمكن أن تنسق سياستها . وخير مثال لذلك هو الدول العربية . فمجموع حصصها يبلغ ٨٨٪ مما كان يؤهلها لمقعدين فى المجلس التنفيذى ، والأهم من ذلك يفتح أمامها السبيل لرسم سياسة موحدة فى الصندوق . ولكن دول الغرب المهيمنة وزعت الدول العربية على أربع مجموعات مختلفة . ثم اجتذبت السعودية بمقعد دائم فى مقابل رفع حصتها الى ٣٨٪ من اجمالى راس مال الصندوق ، فضلا تقديمها لقروض هامة لدعم موارده . ومع ذلك فالسعودية لا تشارك فى اجتماعات الخمسة او السبعة الكبار الذين يحددون عمليا مسار سياسة الصندوق ولا فى " نادى باريس " الذى يضم الدول العشر الصناعية التى تقرض الصندوق . وبهذا المقعد الدائم للسعودية أصبح عدد اعضاء المجلس التنفيذى ٢١ عضوا ، ٦ بالتعيين و ١٤ بالانتخاب .

ويجرى التصويت بالأغلبية البسيطة للقوة التصويتية فى الامور العادية . وفى حالات اخرى يشترط أغلبية ٧٠٪ . ولكن اهم ما فى الامر هو ان القضايا الاساسية مثل : تغيير الحصص ، ترتيبات اسعار الصرف ، مد التسهيلات التى يقدمها الصندوق لمدة اطول من خمس سنوات ، طريقة استخدام الرصيد الذهبى للصندوق . . . الخ كان يشترط لها عند انشاء الصندوق أغلبية ٨٠٪ وكانت الولايات المتحدة حينئذ تملك ٣١٪ من القوة التصويتية . ولما زاد عدد اعضاء الصندوق زيادة كبيرة وهبطت حصة الولايات المتحدة الى ٢٠٪ ، تعدل شرط الأغلبية المطلوبة لهذه القضايا الى ٨٥٪ مما يعنى أن بوسع واشنطنون وقف أى قرار من الصندوق لاتوافق عليه . صحيح أنه من الناحية النظرية يمكن لفرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية مجتمعة أن تمارس نفس " حق الفيتو " اذ تبلغ قوتها التصويتية ١٦٧٪ ، وكذلك الأمر بالنسبة للدول الثمانى التى كانت فيما بينها النظام النقدى الأوروبى . ولكن هذه الدول كلها كما هو معروف حليفة للولايات المتحدة ، ومهما اختلفت بينها المصالح ووجهات النظر فلا يتصور أن تدخل فى مواجهة مع واشنطنون . وأخيرا تملك دول العالم الثالث أن تكتل

فيما بينها نسبة ١٥ ٪ لتوقف قرارا تريده أمريكا وحلفاؤها . ولكن واقع الحال وعلاقات القوى جعل مثل هذا التصور حتى الآن مجرد امكانية نظرية فحسب .

ادارة صندوق النقد الدولي

تركزت كل الصلاحيات من الناحية النظرية في مجلس محافظي الصندوق ويمثل الدول الاعضاء عادة في اجتماعاته محافظو البنوك المركزية فيها (وان كان يحلو لبعض الوزراء أن يحضروا بأنفسهم) . ولكن هذا المجلس المكون من قرابة مائة وخمسين عضوا يجتمع مرة واحدة كل عام لبضعة أيام . فهو في احسن الفروض أشبه بالبرلمان ، وهو كثيرا ما يأخذ عمليا طابع المهرجان حيث تلقى الوفود كلماتها وتقام الاستقبالات وتنصب موائد العشاء وتكثر الاجتماعات الجانبية المحدودة وينتهي الأمر عادة بالموافقة على قرارات معدة سلفا .

وبالعكس تتركز السلطة الفعلية في يد المجلس التنفيذي المكون من ٦ اعضاء دائمين كما أوضحنا يمثلون أساسا الدول الغربية الكبرى و ١٤ عضوا منتخبين لمدة سنتين . ويرأس المجلس المدير العام الذي تتبعه كل أجهزة الصندوق وكل العاملين فيه وقد جرى العرف على أن يكون المدير العام من احدى الدول الأوروبية الغربية في مقابل أفراد الولايات المتحدة باختيار رئيس البنك الدولي . ويتم التصويت في داخل المجلس على أساس القوة التصويتية التي يمثلها كل عضو .

مصادر الصندوق

تتكون موارد الصندوق أساسا من :

- ١ - ائتمان الأعضاء في الصندوق أي اجمالي الحصص . وقد كان هذا الاجمالي أكثر قليلا من ٦١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٨) . ومطروح حاليا تصديق الاعضاء على زيادته الى ٩٠ مليار . (٩)

(٨) انظر بعده تعريف حقوق السحب الخاصة .

(٩) انظر :

٢ - الاقتراض : وكان اجمالي ديون الصندوق فى نهاية السنة المالية الأخيرة (٣٠ ابريل ١٩٨٣) ١٠.٩ مليار وحدة سحب خاصة . وسنعرض فيما بعد لمصادر اقراض الصندوق وتطور هذا المورد .

قروض الصندوق :

افتن الصندوق منذ انشائه فى خلق رطانة خاصة به تسمى الأشياء بغير أسمائها المألوفة فى المعاملات المالية . فحين تقتضى دولة عضو فى الصندوق يقال انها " تشتري " purchase أى أنها تشتري عملات دول أخرى (العملات الصعبة طبعاً) من الصندوق فى مقابل عملتها الخاصة . وهى حين تسدد دينها يقال أنها " أعادت الشراء " repurchase كما لو كانت تشتري هذه المرة عملتها فى مقابل ما تدفعه للصندوق من العملات التى سبق أن اشترتها ، وقروض الصندوق متنوعة لكل منها اسم فى هذه الرطانة :

١ - فهناك أولاً السحب على " شريحة الاحتياطي " reserve tranche أى نسبة ٢٥٪ من حصة الدولة العضو المسددة بالذهب أو العملات الصعبة . ولا توجد قيود أو شروط على حق العضو فى هذا الاقتراض . ومدة السداد تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات .

٢ - ويلى ذلك السحب على " شريحة الائتمان الأولى " وهى فى حدود ٢٥٪ أخرى من حصة العضو . وهذا الاقتراض متاح على أن تثبت الدولة المقترضة أنها تبذل جهوداً معقولة للتغلب على صعوبات ميزان مدفوعاتها . ولا يتشدد الصندوق فى فحص البرنامج الاقتصادى الذى تقترحه الدولة طالبة القرض . بل يمنح القرض تقريباً بنفس السهولة التى يقدم بها القرض الأول .

٣ - ثم يأتى بعد ذلك السحب على " شرائح الائتمان الثلاث العليا " Upper credit tranches بقيمة كل منها ٢٥٪ من حصة العضو . وهذا النوع من القروض " مشروط " conditional فالصندوق لا يمنحه إلا بعد أن يوافق على " برنامج

تثبيت "stabilization programme" يقدمه العضو ، وتقرن موافقة الصندوق بمعايير اداء تتعلق بسياسة الحكومة فى الائتمان والاسعار والانفاق العام وسعر الصرف ومستوى المديونية الخارجية . . الخ وتكون كل هذه الأمور محل مفاوضة بين الحكومة طالبة القرض وصندوق النقد الدولى يكون هذا الأخير فيها فى موضع من يملئ شروطه لأسباب سنعرضها فيما بعد . وحين تخطر الحكومة بخطاب نوايا letter of intent بقبولها لشروطه يوافق الصندوق على ان يتيح لها الائتمان Stand-by arrangement على ان يتم السحب منه على دفعات خلال السنة . وتقوم لجنة من الصندوق بالتحقق من التزام الحكومة فعلا بمعايير الأداء التى حددها الصندوق . فاذا رأت البعثة أن الحكومة أخفقت فى تحقيق تلك المعايير أوقف الصندوق دفع بقية القرض وطلب إعادة التفاوض بشأنه .

٤ - وأخيرا نشأ كما سنرى بعض أنواع أخرى من القروض تسمى فى رطانة الصندوق تسهيلات facilities يستخدم كل نوع منها فى غرض خاص مثل " تسهيلات التمويل التعويضى " التى تقدم للدول التى تعتمد على تصدير مادة أولية بشكل أساسى عند حدوث انهيار عارض فى أسعار تلك المادة .

قصور نظام بريتون وودز
عن مواجهة متطلبات التنمية

قصور خلقي

ذكرنا فيما سبق هموم أولئك الذين صمموا النظام النقدي الذي أقر في بريتون وودز . ولم تكن قضية التنمية واردة بين تلك الهموم . فما كان يشغلهم هو تنظيم العلاقات بين الدول الرأسمالية الغربية وربط النمو الاقتصادي بتزايد حجم التجارة الدولية وتغادي الاجراءات النقدية التي من شأنها أن تعرقل تطبيق هذه السياسة . ولم تكن حكومتا لندن وواشنطن حريصتين أصلا على أن يكون الاتحاد السوفييتي (أو أي دولة لاتأخذ باقتصاد السوق) طرفا في النظام المقترح . فرغم التحالف العسكري ضد ألمانيا وحلفائها ، كان حكام الغرب يرون آنذاك أن الاقتصاد المخطط وضع شاذ لن ينتشر ولا يمكن أن يؤخذ في الحسبان لضآلة اسهامه في التجارة الدولية .

أما ما نسميه الآن العالم الثالث فقد كان حينذاك خاضعا للاستعمار العسكري في معظم آسيا وأفريقيا ومنطقة الكاريبي . أما دول أمريكا اللاتينية التي كانت قد استقلت عن أسبانيا منذ حوالي قرن فأنها كانت ترتبط اقتصاديا بالأخ الأمريكي الأكبر : الولايات المتحدة . وبعض حكوماتها التي حاولت التخفيف من قبضة واشنطن أتجهت نحو دول أوروبا الاستعمارية (بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا على حسب الأحوال) وفي نطاق محدود . فقد كان دائما في وسع الشركات الأمريكية أن تدبر انقلابا عسكريا ضد أي حكم يحاول التحرر ولو قليلا من سيطرتها (١٠) . هذا وقد أشرنا من قبل الى ضعف تمثيل العالم الثالث في مؤتمر بريتون وودز ، والى أن المؤتمر انعقد في واقع الأمر لقرار مشروع اتفقت عليه الولايات المتحدة وبريطانيا . وقد ظلت " مواد الاتفاق " حتى الآن بالنسبة لدول العالم الثالث التي تنضم الى الصندوق بمثابة " عقدا ذعان " توقعه الدولة طالبة العضوية دون أن يكون لها حق التعديل أو التحفظ ازا " أي مادة فيه .

(١٠) كانت الانقلابات العسكرية في دول أمريكا اللاتينية ، وكذلك الحروب فيما بينها ، ظواهر عادية منذ القرن التاسع عشر .

وتكونت أجهزة الصندوق واختير العاملون فيه لتنفيذ ما جاء في بنود الاتفاق . ولهذا لم تجد دراسة القضايا النقدية المرتبطة بعملية التنمية أى مجال فى اهتمامات العاملين فى الصندوق أو فى بحوثهم أو دراساتهم . وعلى العكس عملوا جميعا على أن تبقى مشكلات النظام النقدى بعيدا عن منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وما يدور فيها من جدل بين الشمال والجنوب . وتصرفوا عمليا كما لو كانت القضايا النقدية لا هوتا يعجز عن فهمه سواد الناس ، ونصبوا أنفسهم سدنة لهذا اللاهوت وأحاطوه برطانة خاصة تجعل بالفعل كثيرا مما يصدر عن الصندوق من وثائق عسير القراءة حتى على الاقتصاديين الذين لم يهتموا اهتماما خاصا بالقضايا النقدية . ومن يتابع التقارير السنوية للصندوق لا يقرأ فيها أى ذكر لنظام دولى جديد أو حوار بين الشمال والجنوب برغم أن هذه الأمور شغلت جميع المنظمات التى يطلق عليها اسم نظام (أو نسق) الأمم المتحدة . فالصندوق - وكذلك البنك الدولى - ليسا جزءا من هذا النسق مع أن لكل منهما الحق فى أن يوفد مراقبين فى اجتماعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة (١١) . وحين تعرض تقارير الصندوق السنوية لأوضاع الاقتصاد العالمى تقتصر على أكثر المؤشرات الاقتصادية عمومية وتجريدا ولا تعرض اطلاقا لنمط توزيع الدخل أو لتطور الناتج الاجمالى منسوبا لعدد السكان ولا لمشكلة الجوع أو السكان أو ما يسمى معونات التنمية (١٢) . ونشرة الصندوق الاحصائية الشهرية وكتاب الاحصاء السنوى تقتصر على الاحصائيات النقدية والمالية كما ولو كانت الدول الأعضاء جميعا فى ظروف واحدة . والمجلة العلمية التى يصدرها العاملون بالصندوق (١٣) لا تنشر الا التحليل المجرد والأساليب الفنية والنماذج الرياضية لحساب

(١١) ولذلك يقال اصطلاحا أن المؤسستين الماليتين ضمن أسرة الأمم المتحدة UN Family ولكنهما ليست جزءا من نسق الأمم المتحدة UN system

(١٢) يعكس البنك الدولى الذى يصدر تقريرها خاصا عن التنمية فى العالم IBRD: World Development Reports.

IMF Staff Papers.

(١٣) واسمها

الظواهر النقدية وقياسها . ولم أقرأ شخصيا فيها أى دراسات تتعلق بالسما^ت المميزة للأوضاع النقدية فى بلدان العالم الثالث وعلاقتها بالتنمية .

وبعبارة أخرى ولد صندوق النقد الدولى عاجزا عن التصدى لخصوصية الأوضاع النقدية المرتبطة بعملية التنمية . ولم يفعل الصندوق شيئا منذ مولده وحتى الآن ليستوعب هذه القضية . كما أن دول العالم الثالث - تحت ضغط مشكلاتها الملحة - تقبل بسهولة اجراءات جزئية ولم تقدم حتى الآن خطا واضحا لتطوير اتفاقية هريتون وودز لتأخذ فى الاعتبار أوضاع التنمية ومتطلباتها . ولذلك فان الصندوق به عجز خلقى من خدمة دول العالم الثالث ، يحسن الكشف عنه بدل الاكتفاء بنقد مشروطية conditionality القروض التى يقدمها والنتائج التى ترتب عليها فى الدول التى تقبلها .

التنمية والعجز البنوي فى ميزان المدفوعات

عرضنا فيما سبق أن بنود الاتفاق التى أقرها مؤتمر هريتون وودز تعالج العجز فى ميزان مدفوعات أى عضو على ثلاثة مستويات :

- السحب فى حدود شريحة الاحتياطى لمواجهة عجز عابر .
- السحب على الشريحة الائتمانية الأولى مع التزام الدولة المقترضة بالعمل على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات .
- السحب على الشرائح الثلاث العليا بموافقة الصندوق على برنامج تشييت .
- موافقة الصندوق على تخفيض عملة الدولة فى حدود معينة لتشجيع الصادرات والحد من الواردات .

والفرضية التى تقوم عليها هــذـه الآليات هى أن اقتصاد الدولة العضو فى الصندوق به من الطاقات الانتاجية المتعددة والمتنوعة والقدرات التصديرية ما يجعل العجز فى ميزان المدفوعات مجرد نتيجة لسياسة اقتصادية خاطئة ترتب عليها ضعف القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية . وأن تصحيح

هذه السياسة يكفى لتمكين الاقتصاد من تحقيق التوازن فى مدفوعاته الخارجية . وهذه الفرضية يمكن قبولها فى حالة الدول الصناعية المتقدمة حيث يكون نقص الصادرات مرتبطا بارتفاع اسعارها مما يترتب عليه انخفاض فى الانتاج . فاذا اتخذت الاجراءات التى تجعل أسعار التصدير قادرة على المنافسة استجاب الاقتصاد عن طريق الاستخدام الكامل لما به من طاقة تعطلت بسبب عدم نمو الصادرات أو تراجعها . أى أن العجز ظاهرة طارئة وقصيرة الأجل نسبيا كحالة الفائض تماما . فالعجز والفائض هما تقلبات حول توازن ميزان المدفوعات كما تتقلب الأسعار فى سوق المنافسة الكاملة حتى تصل الى نقطة التوازن ثم يبدأ التقلب من جديد نحو توازن جديد يعكس علاقه جديدة بين كل من العرض والطلب والسعر .

والحال فى بلدان العالم الثالث تختلف جذريا عن ذلك . فحين تنحى جانبا سوء الادارة المالية وأخطاء الادارة الاقتصادية نجد أن عملية التنمية فى ذاتها تخلق عجزا فى ميزان المدفوعات . وبيان ذلك أن اقتصاد معظم دول العالم الثالث عاش طوال عصر الاستعمار القديم على تصدير مواد أولية واستيراد سلع استهلاكية وقليل من السلع الانتاجية اللازمة لبعض مشروعات القطاع الأولى وبعض خدمات النقل والاتصال . كما كان معظم تلك الدول يضم مناطق تعيش أساسا على الانتاج للاستهلاك المباشر ولا تدخل السوق بمبادلاتها النقدية أصلا أو تدخلها جزئيا فحسب . وكان الوضع السائد حينئذ أن تصدر المستعمرة أكثر مما تستورد وأن يذهب فائض الميزان التجارى الى الدول الاستعمارية أساسا فى شكل أرباح رؤوس أموال مستثمرة فى المستعمرة . وقد عرفت مصر مثلا هذا الوضع . وقد تبين لى أن الميزان التجارى المصرى كان يحقق فائضا خلال الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٣٨ فيما عدا سنوات انهيار سعر القطن التى تمثل قاع الأزمات الاقتصادية الدورية

التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي . ولم
أتوصل لأي بيانات يعتمد عليها فيما يتعلق بميزان المدفوعات . ولكن من
المعروف أن مصر كانت تسدد في تلك الفترة الديون المتبقية من عهد الخديو
اسماعيل وانها كانت تحول للخارج أرباح الشركات الأجنبية العاملة فيها .
وكان الوجه الآخر لهذا الوضع هو الركود الاقتصادي والتنمية المعوجة . ووفقا
لتقديرات هانسن عن فترة متداخلة مع الفترة المذكورة (١٩١٣ - ١٩٥٦) كان
معدل النمو في مصر يدور حول ١.٧٪ (١٤) . وقد راجعنا تعداد السكان
في الفترة من ١٩٠٧ الى ١٩٤٧ فوجدنا أنه كان بدوره يدور حوالى معدل
يمثل ١.٧٪ . ومعنى ذلك واضح وهو عدم زيادة متوسط دخل الفرد خلال
فترة طويلة ، وان كان قد زاد في بعض السنوات عن المعدل المذكور وانخفض
في سنوات اخر . ولنذكر أيضا أن القطن الخام كان يمثل حتى سنة ١٩٥٠
أكثر من ٨٠٪ من صادراتنا . ويمكن أن نأخذ من رقم الأرصدة الاسترلية
التي كانت تملكها مصرفى ذميربطنيا عند نهاية الحرب (أكثر من ٤٥٠ مليون
استرليني) دليلا على أن ميزان المدفوعات كان لصالح مصر .

وعندما تأخذ الدولة بعد حصولها على استقلالها السياسى بمنهج
تنمية نشيطة يترتب على ذلك زيادة ملموسة في باب واردات السلع الانتاجية .
ومن الواجب ولاشك تخفيض واردات السلع الاستهلاكية لتحقيق التراكم اللازم
للتنمية . ولكن قدرة الدولة النامية على تخفيض تلك الواردات ليست بلا حدود
ومن ناحية أخرى لا يظهر العائد الاقتصادي لمشروعات التنمية الا بعد عدة
سنوات . ومن ثم لا مفر (فيما عدا حالة البلاد قليلة السكان ذات الموار
الطبيعية الاستثنائية) من أن تؤدى التنمية الى عجز في ميزان المدفوعات
وأن يستمر هذا العجز لعدة سنوات . فهو عجز بنيوى لا يمكن استيعابه
الا باستمرار التنمية التي تغير بنية الاقتصاد .

وليس في آليات بريتون وودز ما يسمح بالتعامل مع هذا العجز البنيوى .
وهذا عيب أصيل فى النظام يقتضى إعادة النظر فيه ، ولا تكفى لتصحيحه
اجراءات جزئية من حين لآخر . ويزيد الطين بلة أن صندوق النقد الدولى

Hanson and Marzouk.

(١٤) انظر :

وكذلك رسالة فؤاد مرسى عن " العلاقات المالية بين مصر وبريطانيا
١٩٣٩ - ١٩٤٥ " ، جامعة باريس ١٩٤٩ . وهى حتى الآن المرجع

يتعامل مع هذا العجز البنيوي تعامله مع العجز العارض . وهذا مما يؤدى الى كوارث حقيقية لأن " الدوا " لا يتفق مع طبيعة الداء .

قضية المشروطة

لقد كتب كثير من المؤلفين فى نقد الشروط التى يفرضها صندوق النقد الدولى على قروضه لدول العالم الثالث . وجعلت تلك الدول - ممثلة فيما يسمى مجموعة السبع والسبعين - فى رأس مطالبها من دول الشمال تخفيف تلك الشروط . وحاولت أقوى تلك الدول اقتصاديا تفادى الالتجاء الى الصندوق والاقتراض مباشرة من السوق المالية العالمية . ولكن غالبية بلدان العالم الثالث تبلغ من الفقر حدا يجعل البنوك العالمية ترفض اقراضها . وحتى تلك الدول التى نجحت لفترة طويلة فى النجاة من حبال صندوق النقد الدولى أرغمتها الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة الى العودة الى حظيرته حين عجزت عن خدمة ديونها الخارجية التى بلغت أرقاما غير مسبوقه (وهذا ما حدث خلال العامين الماضيين لدول مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين) .

وقد أثبتت التجربة أن دول العالم الثالث سرعان ما تجد نفسها تطلب من الصندوق " قروض الشرائح العليا " التى يشترط فيها الصندوق التزام الدولة ببرنامج تثبيت يقره ويراقب تنفيذه . ويطبق الصندوق على بلدان العالم الثالث نفس الشروط التى وضعت أصلا لمعالجة الاختلالات العارضة فى موازين مدفوعات الدول الصناعية . وجوهر فلسفته حمل الدولة التى تعاني عجزا فى ميزان مدفوعاتها على خفض وارداتها وزيادة صادراتها . وخفض الواردات ممكن فى الدول الصناعية دون مساس بنموها الاقتصادي وأستقرارها الاجتماعى . ذلك أن فى وسعها أن تقلل من استيراد مجموعة متنوعة من السلع والخدمات الاستهلاكية دون مساس بالواردات اللازمة للاستمرار فى زيادة الانتاج (مستلزمات الانتاج وبعض المعدات) . كما أن مستوى المعيشة السائد فى تلك الدول الغنية يجعل عمليا تخفيض الاستهلاك مقصورا على سلع ترفيه أو كمالية . يضاف الى ذلك أن الفئات الكادحة منظمة فى نقابات

قوية ولها أحزاب سياسية تدافع عن حقوقها مما يمكنها من ألا تتحمل وحدها نتائج تخفيض الواردات . أما في دول العالم الثالث فاننا نجد واردات لا يمكن الحد منها دون مساس بحياة فئات واسعة من المواطنين ذاتها وليس فقط بمستوى الحياة . وخير مثال على ذلك واردات الغذاء الأساسية كالحبوب الغذائية والزيت وما إليها . ولما كانت الحكومات تخشى عادة عدم الاستقرار السياسى اذا قصرت في توفير لقمة الخبز لشعوب تعيش على حد الكفاف ، فانها في الغالب تضحي ب وارداتها الانتاجية أى تتدنى عمليا بمعدلات التنمية ان لم يتوقف النمو تماما أو يصبح سلبيا (١٥) كما أن علاقات القوى الاجتماعية وطبيعة النظم السياسية تجعل العبء الأكبر لسياسة خفض الاستهلاك يقع على أكثر فئات الشعب حرمانا . فالصندوق لا يطالب بتقييد الاستيراد باجراءات ادارية لأن ذلك يصطدم بفلسفته الأساسية في حرية التجارة الدولية ، وانما يعول على رفع الأسعار ولذلك تستطيع الطبقات القادرة أن تحافظ على مستوى استهلاكها . بل ان التضخم السائد في تلك البلاد يجعل من ارتفاع الأسعار وسيلة خبيثة لاعادة توزيع الدخل القومى لصالح رجال الأعمال (أصحاب الدخل المتغيرة التى تزيد بنسبة تسبق معدل التضخم) وضد مصالح العاملين وغيرهم من أصحاب الدخل الثابتة . يمنع الحكم الدكتاتورى عادة العاملين من المطالبة برفع أجورهم لتتنشى مع ارتفاع الاسعار كما يحدث في الدول الصناعية . واذا انتقلنا الى جانب زيادة الصادرات نجد أن صادرات معظم دول العالم الثالث تنسم بالجمود وبمرونة سعرية متدنية ، فحالة التخلف تعنى قبل كل شىء ضعف القدرات الانتاجية واقتصار التصدير على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات بحيث لا يمكن زيادة الصادرات على نحو ملموس الا بالاسراع فى التنمية وتنويع الصادرات بعد تغطية الحاجات الأساسية للجماهير ، وهذا ما يستغرق عشرات السنين ولا يتصور تحقيقه فى ثلاث أو خمس سنوات . بل ان الدول التى تعتمد فى صادراتها على مواد أولية يمكن أن تجهد نفسها وتزيد من حجم (١٥) فى ١٩٨٢ كان معدل النمو فى شيلي بعد تسع سنوات من تطبيق سياسات صندوق النقد الدولى بالسلب (- ١٤٪) . انظر CEPAL Review

صادراتها ومع ذلك لا يتحسن ميزان مدفوعاتها نظرا لأن زيادة التصدير يمكن أن تؤدي إلى انخفاض أسعاره . خلاصة القول هي أن العجز البنيوي في موازين مدفوعات بلدان العالم الثالث لا يمكن تصحيحه في سنوات معدودات . ومن ثم فطبيعة الدواء الذي يقدمه صندوق النقد الدولي لا توافق طبيعة الداء . بل على العكس انه يزيده استشرأ لأنه يحد من معدلات النمو .

وفي إطار هذه الفلسفة العامة يشترط صندوق النقد الدولي شروطا أخرى يراها كفيلة باستكمال العلاج . وفي مقدمة تلك الشروط إلغاء دعم السلم الاستهلاكية وبيعها بالأسعار العالمية . وأول مايلفت النظر في هذا الشرط أن الصندوق يرفض أن تواكب الأجور أيضا الأجور العالمية بحجة أن رفع الأجور يزيد من حدة التضخم . ومعنى رفع الأسعار دون رفع الأجور تدهور الدخل الحقيقي لجماهير العاملين والطبقات الوسطى . ويفاقم هذه الأوضاع استمرار الصندوق على " تخفيض الانفاق العام " مما ينصب في كثير من الأحوال على ما يسمى نفقات التنمية الاجتماعية مثل التعليم والصحة والإسكان . وهذه الإجراءات خاطئة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . فهي تهمل ارتباط انتاجية العامل بحالته العلمية والصحية ومستوى معيشته بصفة عامة ، وهي اجتماعيا تزيد الفقير فقرا وتزيد الأثرياء ثراء ، وهي سياسيا تفرز أول الأمر نظما ديكتاتورية وتبذر في الوقت ذاته بذور التمرد والعنف والانتقال أو الثورة .

كذلك يتضمن برنامج التثبيت الذي الصندوق تخفيض سعر صرف العملة الوطنية . وقد رأينا أن مثل هذا التخفيض يمكن أن يكون إجراء ناجحا في الدول الصناعية . ولكنه يفرض على دول العالم الثالث بحجة القضاء على السوق السوداء في العملة ولايؤدي بحال لتحسين ميزان المدفوعات نظرا لما ذكرناه عن جمود كل من الصادرات والواردات الأساسية في معظم بلدان العالم الثالث . وبالعكس يترتب عليه زيادة عبء خدمة الديون الخارجية . كما أن الركود الاقتصادي المترتب على إجراءات التثبيت يحد من امكانيات الزيادة السريعة في الانتاج المحلي مما يدفع للتحايل على الاستيراد بأي شكل

واستمرار العجز في موازنة الدولة وفقدان الثقة بالعملة الوطنية وتفضيل
الادخار بالعملات الأجنبية محليا أو تهريبها للخارج . وكلها أمور تزيد من
معدلات التضخم وتدور قيمة العملة الوطنية وتوالى تخفيض قيمتها رسميا عدة
مرات في السنة الواحدة .

شرطي البنوك متعددة الجنسية

والأمر الغريب هو أن مديونية دول العالم الثالث لصندوق النقد الدولي
في أي سنة من السنوات العشر الماضية لم تتجاوز ٢٪ من إجمالي الديون
الخارجية لتلك الدول . ومن ثم يثور السؤال : لماذا تلجأ دول العالم الثالث
للصندوق ؟ . لقد ذكرنا من قبل أن عددا من دول العالم الثالث ظلل
يتحاشى الالتجاء للصندوق لأنها لأسباب مختلفة كانت تجد ماتريد من قروض
لدى البنوك متعددة الجنسية ، ولكن غالبية دول العالم الثالث لاتبدو في
نظر تلك البنوك مؤهلة للاقتراض منها إلا بشروط تمس سيادتها الوطنية . وليس
في وسع أي بنك أن يفرض على حكومة أن تفتح له كل حساباتها ليحقق في
مواردها واستخداماتها ثم يعطى عليها السياسات التي يريد ها . ولكن صندوق
النقد الدولي باعتباره مؤسسة دولية قبل الأعضاء فيها بانضمامهم لاتفاقية
انشائه أن يكون له قول في شئونهم الاقتصادية يستطيع أن يجري هذا
التفتيش وأن يفرض مايراه من شروط . فاذا قبلت الدولة شروطه وسارت على
الصراط الذي خطه لها كان منحه لقروض بسيطة لها يتضمن معنى منحها
شهادة " حسن سير وسلوك " تقبلها في كثير من الأحوال البنوك متعددة
الجنسية وتقدم لتلك الدولة الحجم الكبير من الاقتراض الذي ترغب في الحصول
عليه . فما قدمه الصندوق مثلا للبرازيل العام الماضي يمثل جزءا بسيطاً
مما كانت تحتاج اليه لمجرد سداد الفوائد والأقساط المستحقة عليها . ولكنها
حين قبلت شروط الصندوق (مما حمل محافظ البنك المركزي فيها على
الاستقالة) قدمت لها مجموعة كبيرة من البنوك المليارات التي تكفي لخدمة
الدين وتحول دون توقفها عن السداد . وهكذا يقوم الصندوق بخدمة البنوك

* نقترح تعبير متعددة الجنسية كمقابل لتعبير Transnational لأن هذا
النوع من الشركات ليس متعدد الجنسية multinational بمعنى مشاركة
عدة بلاد في شركة واحدة ، ولكنه يعني الشركات التي لاتعتمد في نشاطها
بالحدود الدولية أي كان مقرها القانوني أو جنسية من يهيمنون عليها .
وقد اعتمدت الأمم المتحدة اسم Transnational corporations عند انشائها
لمركز خاص بالدراسات والبيانات المتعلقة بنشاطها .

متعددة الجنسية بالتفتيش على المدينين الحاليين والاحتماليين ويفرض عليهم السياسات التي ترى فيها تلك البنوك ضمانا لقدرة المدينين على خدمة الدين والحصول على مزيد من القروض . اذ يجب ألا ننسى أن الاقتراض هو مصدر ربح تلك البنوك . ولو توقفت دول العالم الثالث عن الاقتراض منها لحلت بها خسائر كبيرة ، ولو أفلس بعض كبار المدينين لانهار عدد كبير من تلك البنوك .

وأخيرا يلعب الفيتو الأمريكى على قرارات الصندوق دورا سياسيا . فاذا رفضت أمريكا اقتراض دولة معينة لم تحصل تلك الدولة على شئ من الصندوق فيما وراء شريحة الاحتياطى حتى ولو قبلت شروط الصندوق . واذا رضيت أمريكا حصلت الدولة المعنية على ما تريد . وقد يغض الصندوق عينه عن بعض معايير الأداء الشهيرة . وهذا بالدقة ما حدث بالنسبة لشيلي حيث رفض الصندوق اقتراض حكومة الليندى الديموقراطية ، واستندت البنوك لهذا الرفض فى الامتناع عن اقتراضها . وما أن أطاح الديكتاتور بينوشيه بالرئيس المنتخب حتى وافق الصندوق على طلباته وتبعته البنوك التي كانت ترفض الاقتراض بالأسس دون أن يتغير أى شئ فى القدرات الموضوعية للاقتصاد الشيلي .

ويسبب النفوذ الأمريكى والعقلية التي تكونت لدى العاملين فى الصندوق أصبح القطاع الخاص عقيدة مطلقة لدى الصندوق الذى يعد القطاع العام ضررا مميتا لا يمكن قبوله الا فى بعض الخدمات وبصفة مؤقتة . ولما كان واقع الحال يثبت أنه لم تحدث أى تنمية اقتصادية (حتى لو تركنا المفهوم الشامل للتنمية جانبا) فى أى بلد من بلدان العالم الثالث الا بوجود قطاع عام قوى حتى ولو كانت الدولة تعلن تفصيلها للرأسمالية وتشجيعها للقطاع الخاص، أدركنا الأبعاد الرهيبة التي تفصل بين الصندوق وبين قضايا التنمية (١٦) .

(١٦) فى البرازيل مثلا مازال قطاع الدولة يمثل ٥٠ ٪ من الانتاج وحوالى ٦٠ ٪ من الاستثمارات السنوية .

محاولات الترقية

وتحت ضغط المطالبات المستمرة من دول العالم الثالث لتوفير التمويل اللازم لمواجهة العجز في موازين المدفوعات ، اتخذ صندوق النقد الدولي عددا من الاجراءات خلال العشرين عاما الماضية لاتمس جوهر نظامه ولكن تدبر على هامش ذلك النظام موارد اضافية محدودة يمكن للدول الأعضاء استخدام كل منها بشروط خاصة بالاضافة الى الشرط العام وهو أن الحد الأقصى للاقراض يظل في جميع الأحوال منسوبا الى حصة العضو في الصندوق . ويطلق على هذه الموارد في رطانة الصندوق اسم التسهيلات . facilities

وأول مورد من هذا النوع هو المعروف باسم " تسهيلات التمويل التعويضي "

Compensatory Financing facility الذي

أنشئ في ١٩٦٣ . وهو مخصص لاقراض الدول المصدرة للمواد الأولية التي تواجه عجزا في ميزان المدفوعات بسبب هبوط مفاجئ في أسعار صادراتها لأسباب خارجة عن إرادتها . ويتم حساب الخسارة الناتجة من هبوط الأسعار بالمقارنة بالأسعار التي سادت خلال الاثنى عشر شهرا السابقة ، وفي ضوء ما يرى الصندوق والدولة المقرضة " أنه المستوى الذي كان يجب توقعه وفقا لاتجاه سعر المادة الأولية التي تصدر تلك الدولة في الأجل المتوسط " . ويشترط لمنح قرض من هذا النوع قبول الدولة التعاون مع الصندوق في اتخاذ الاجراءات المناسبة للتغلب على العجز في ميزان المدفوعات . والحد الأقصى للاقراض هو ١٠٠ ٪ من حصة الدولة في الصندوق . ومع ذلك فان نسبة ٥٠ ٪ الأخيرة من القرض لا يدفعها الصندوق الا اذا اقتنع بأن الدولة المقرضة تتعاون معه بشكل مرض في معالجة العجز . ويسدد القرض خلال مدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات .

وتلا ذلك انشاء " نظام تمويل مخزون من المواد الأولية لمواجهة تقلب الأسعار " . Buffer Stock Facility ويشترط هنا أن يكون القرض مخصصا لدفع نصيب الدولة المقرضة في نظام دولي لتكوين مخزون من المادة

الأولية التي تصدرها . والحد الأقصى للاقتراض هنا هو ٥٠ ٪ من حصصة الدول في الصندوق . والشروط الأخرى هي نفسها شروط النوع الأول من التسهيلات .

وشهدت فترة تراكم فوائض بيع النفط على أثر رفع أسعاره منذ ١٩٧٤ مولد " تسهيلات " أخرى كانت تعتمد في مواردها على الاقتراض أساساً من دول الأوبك ، أي من دول من العالم الثالث (١٧) . وهكذا أقام الصندوق " تسهيلات النفط " Oil Facility لمساعدة الدول التي واجهت عجزاً في ميزان المدفوعات بسبب الارتفاع الكبير والمفاجئ في أسعار النفط ووفقاً لفلسفة الصندوق كان دور هذه القروض مؤقتاً لمواجهة " ارتفاع طارئ وكبير " في أسعار أهم سلعة تستوردها الدول غير النفطية لاعطائها فرصة لاستعادة ترتيب أمورها على أساس مستويات الأسعار الجديدة وليس إطلاقاً مساعدتها على تحمل جزء من قيمة واردات النفط على نحو مستمر . ولهذا كان عمر هذه التسهيلات قصيراً . أنشئ النظام في ١٩٧٤ وانتهى في ١٩٧٦ .

وفي عام ١٩٧٤ أنشأ الصندوق نظاماً آخر اسمه " تسهيلات الصندوق الموسعة " Extended Fund Facility . وفي ظلّه يمكن للدولة العضوان تقترض بحد أقصى ١٤٠ ٪ من حصتها في الصندوق لاجراء " تعديلات بنوية في ميزان مدفوعاتها . وتخضع الدولة هنا لنظام " برنامج التثبيت " الذي أشرنا إليه فيما سبق وكل الشروط التي يفرضها الصندوق في هذا الإطار بالإضافة الى برنامج سنوي تفصيلي يقرره الصندوق . ومدة السداد تتراوح بين أربع وعشر سنوات .

وأحدث إضافة أجراها الصندوق هي نظام " تسهيلات التمويل الإضافي " Supplementary Financing Facility الذي تقرر في ١٩٧٩ . وهو مشابه تماماً للتسهيلات الموسعة من حيث الشروط . والحد الأقصى للقرض ١٤٠ ٪ من حصة الدولة المقترضة في الصندوق . ويتراوح أجل السداد بين ثلاث سنوات ونصف السنه وسبع سنوات .

(١٧) اقترض صندوق النقد الدولي لهذا الغرض ٦٠٩ مليار من وحسبات السحب الخاصة ، منها خمسة مليارات من ثمان من دول النفط (دفعت السعودية وحدها ٢٠٣ مليار) .

وحين قرر الصندوق التخلي عن قاعدة الصرف بالذهب واستبعاد الذهب من معاملاته فى ١٩٧٢ لم يكن بوسع الولايات المتحدة و حلفائها فرض هذا القرار لو وقفت دول العالم الثالث ضده . ومن ثم تم استرضاء تلك الدول على أساس أن الصندوق يمكن أن يبيع بعضا من احتياطيها الذهبى فى السوق (فى ضوء ارتفاع قيمة أوقية الذهب بعد تخلى أمريكا عن ربط الدولار بالذهب من ٣٥ دولار للأوقية الواحدة حتى ١٩٧١ الى أكثر من ٤٠٠ دولار فى أواسط السبعينات) على أن يوضع عائد البيع فى " حساب خاص " Trust Fund يديره الصندوق . وقد باع الصندوق بالفعل فى أعقاب هذا القرار ٥ مليون أوقية . وتم توزيع نصف الربح الناتج من البيع على ١٠٤ دولة من العالم الثالث بنسبة حصة كل منها فى الصندوق . أما النصف الآخر فقد أودع فى الحساب الخاص المشار اليه . ويمكن للدول الأعضاء الاقتراض من هذا الحساب . وكان اجمالى موارد هذا الصندوق فى آخر ابريل ١٩٨٣ لا يتجاوز ٢٩٩ مليار وحدة سحب خاصة مقارنة بموارد الصندوق العادية فى نفس التاريخ ٧٤٣ مليار (١٨) . وبعبارة أخرى بعد الحساب الخاص موردا تافها بالمقارنة للموارد العادية من ناحية وباجمالى العجز فى موازين مدفوعات العالم الثالث من ناحية أخرى . فقد بلغ اجمالى العجز الجارى فى نفس السنة ٨٣٣ مليار دولار فى حين كان عبء خدمة الدين الخارجى وحده أكثر من ١١٢ مليار (١٩) . وإذا نحينا جانبا الحساب الخاص فانه من الضرورى أن نشير الى أن نسب الاقتراض الى الحصة من الموارد العادية للصندوق يجب ألا تتجاوز مجتمعة ٤٨٠ ٪ من قيمة حصة العضو (٢٠) . ومعنى ذلك مثلا بالنسبة لمصر أن اجمالى مديونيتها للصندوق من مختلف أشكال القروض التى يقدمها لا يمكن أن يتجاوز فى أى لحظة ١٦٤١٦٦ مليون وحدة سحب خاصة (١٧٢٣٣٧ دولار أمريكى) ، أى حوالى نصف تحويلات المصريين العاملين فى الخارج فى سنة واحدة وهو أقل من العجز الجارى فى ميزان التعامل الخارجى لمصر فى السنة العاضيه .

(١٨) صندوق النقد الدولى ، التقرير السنوى ١٩٨٣ ، مرجع سابق .

(١٩) انظر : UNCTAD: Trade and Development Report 1983

(٢٠) انظر لمزيد من التفصيل : Dag Hammerskjold Foundation: "Development Dialogue" 1980: 2 - The International Monetary System and the New International Order.

(٣)

انهيار نظام بريتون وودز

أزمة الستينات وحقوق السحب الخاصة

لأنظر أن كل أولئك الذين وقعوا اتفاقية بريتون وودز كانوا على جهل بما ستؤدي إليه من وضع مهيمن للاقتصاد الأمريكي . فتجربة منطقة الاسترليني كانت ماثلة في الأذهان . ولكن قوة أمريكا السياسية والاقتصادية آزاء حلفائها الذين دمرت الحرب اقتصادهم جعلتهم ينصاعون لارادتها بأمل تعديل الأوضاع حين يعيدون بناء قوتهم الاقتصادية . وإذا تركنا الآن ما أوضحناه في السابق عن قصور صندوق النقد الدولي عن التعامل مع القضايا النقدية المرتبطة بالتنمية واكتفينا مؤقتا بالعلاقة بين الدول الصناعية وبعضها البعض نرى فوراً آثاراً واضحة لقبول قاعدة الصرف بالذهب (أو في الواقع بالدولار القابل للتحويل الى ذهب) . وأول تلك الآثار هو اتجاه البنوك المركزية نحو تكوين احتياطي من الدولارات وزيادته . فالدولار قابل للتحويل الى ذهب ، والبنوك تحتفظ به عادة في شكل أذون خزانة أمريكية تحمل فائدة ولومتواضعة بعكس الذهب الذي يكلف حفظه ولا يحقق أى مردود في ظل تثبيت سعره الذي كان سائداً حتى نهاية الستينات ، ويوفر الاحتفاظ بالدولارات في الخارج لحكومة الولايات المتحدة ميزة هامة بالمقارنة بالدول الصناعية الأخرى . فمن المعروف أنها جميعاً وحتى تاريخ قريب كانت تسير على سياسة كينزية . فإذا أحست حكومة منها ببدايات ركود اقتصادي عمدت الى زيادة الانفاق العام عن طريق زيادة الاصدار النقدي (أو ما يسمى التمويل بالعجز) . فإذا ما انتعش الاقتصاد حتى ظهرت عليه أعراض التضخم ، اضطرت الحكومة المعنية الى خفض وسائل الدفع المتداولة . واحتفاظ البلدان الأخرى بالدولار كان معناه أن يفلت الاقتصاد الأمريكي لفترات طويلة من التضخم ، لأن فائض الاصدار النقدي يستقر خارج البلاد . ذلك في حين أن زيادة الاحتياطي النقدي لدى البلدان الأخرى يدفع في اتجاه التوسع النقدي في

الداخل ، أى الى التضخم، وهذا ما عبر عنه ديجول بقوله ان الولايات المتحدة تصدر تضخمها الى الخارج . وهذا الوضع لا يعنى فقط استمرار التوسع الاقتصادى الأمريكى دون تضخم هام لفترات طويلة ، بل انه يساعد كذلك على زيادة صادراتها نظرا لأن التضخم يرفع الأسعار فى البلاد المنافسة لها . ولما كان الميزان التجارى الأمريكى يحقق تقليديا فائضا تجاريا كبيرا (حتى ما قبل الأزمة الاقتصادية الراهنة) فان قدرة الشركات الأمريكية على الاستثمار فى الخارج استثمارا مباشرا ، أو بشراء أسهم شركات قائمة، بلغت ذروتها فى الخمسينات والنصف الأول من الستينات ليس فقط بفضل فائض الميزان التجارى ولكن أيضا بفضل القبول العام للدولار فى الدول الأخرى . ولتوضيح هذا المعنى الأخير نضرب مثلا مبالغا فيه بعض الشئ* ولكنه يعكس حقيقة تلك الفترة . لقد كان فى وسع شركة أمريكية أن تشتري بدولارات ورقية شركة فى ألمانيا الغربية مثلا . وكانت الدولارات فى هذه الحالة ستنتهى الى رصيد البنك المركزى الألمانى فى شكل أذونات على الخزانة الأمريكية . ولما كان الاحتياطى الدولارى لألمانيا الغربية يزيد عن احتياجاتها من الاستيراد فى أمريكا ، فان ثمن شراء الشركة الألمانية يصبح فى الواقع مجرد دين على الخزانة الأمريكية . ويكون البنك المركزى الألمانى قد مول عملية شراء الشركة الأمريكية لشركة ألمانية ولم تغفل الشركات الأمريكية الكبرى هذه الفرصة الذهبية . وفى دراسة سابقة أوضحنا أن الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى الفترة ١٩٥٣-١٩٦٣ قد تجاوزت ٢٠.٩ مليار دولار (أيام أن كان سعر أوقية الذهب ٣٥ دولارا) فقط وقد ذهبت النسبة الأكبر من تلك الاستثمارات الى أوروبا الغربية . وفى الفترة ذاتها أنفقت الحكومة الأمريكية فى شكل منح ومعونات عسكرية واقتصادية مبلغ ٢٥.٥ مليار دولار دعمت بها وجودها العسكرى والسياسى وزادت من صادراتها (٢١) . وأخيرا ساعد انخفاض معدلات انتاج الذهب على أن يكون مصدر السيولة اللازمة لمواجهة الزيادة فى حجم التجارة الدولية هو عجز ميزان (٢١) اسماعيل صبرى عبد الله : " أزمة العملات " مرجع سابق ص ٣٩ .

المدفوعات الأمريكية . فهذا العجز يعنى طرح مزيد من الدولارات فى الأسواق العالمية لتستخدم فى تسوية المدفوعات الدولية . كما أن بروز نشاط البنوك متعددة الجنسية وتسوية جزء هام من المدفوعات الدولية بالمقاصة بينها أفرز نوعا جديدا من النقود لا يخضع لرقابة أى بنك مركزى وهو ما يسمى " الدولار الأوروبى " وفقا لما هو معروف من أن " القروض تخلق الودائع " فالمدفوعات الأوروبية تقابل على المستوى الدولى ما نسميه فى الاقتصاد الداخلى نقود الودائع^(٣) وكانت محصلة ذلك كله انتشار وضع تضخمى فى الاقتصاد العالمى .

ولكن الدول الصناعية نجحت فى بداية الستينات فى إعادة بناء اقتصادها وانطلقت تنافس الولايات المتحدة فى التصدير حتى انخفض نصيب الولايات المتحدة من اجمالى الصادرات من ٢٣ر٦٪ فى ١٩٤٨ الى ١٧ر١٪ فى ١٩٦٤ رغم الزيادة الكبيرة فى حجم التجارة الدولية . وبالعكس ارتفع نصيب الدول الصناعية العشر الكبرى فيما بين العاميين المذكورين من ٣٤ر٩٪ الى ٧٦٪ . وازاء تراكم الدولارات لدى تلك الدول بأحجام كبيرة بدأت تحول بعضها الى ذهب أساسا فى الولايات المتحدة . وهكذا انخفض احتياطى الذهب النقدى لدى هذه الأخيرة من ٢٤ر٤ مليار دولار فى ١٩٤٨ الى ١٣ر٢ مليار فى ١٩٦٤ فى حين ارتفع رصيد الدول العشر الصناعية الأخرى من ٣ر٣ مليار دولار الى ١٩ر٥ فى ١٩٦٤ . وبدأ المتعاملون فى أسواق النقد يتسائلون عن مدى قوة الدولار الحقيقية بالنظر الى تراجع قوته الشرائية داخل الولايات المتحدة نفسها الى أقل من الثلث عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية حين تحدد سعر صرفه بالذهب . كما أن استمرار العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى جعل الدول الصناعية تحاول التخلص من جزء من احتياطياتها منه وظهرت الى جواره عملات قوية جديدة مثل المارك الألماني ومن ثم أصبح من المتعين أن تحاول واشنطن الحد من عجز ميزان مدفوعاتهما لتحافظ على مركز الدولار كعملة دولية .

H.V.Prochnow et al,

2, Eurodollar,

Paris 1871.

(٣) انظر فيما يتعلق باليات أسواق الدولارات الأوروبية :
وفىما يتعلق بنقود الودائع محمد زكى شافعى ، مرجع سابق .

حقوق السحب الخاصة :

ولجأت الولايات المتحدة الى صندوق النقد الدولي لتقترض منه . وكان الجنيه الاسترليني قد سبق الدولار فى أزمت متعاقبة دفعت بريطانيا الى الاقتراض من الصندوق على نطاق واسع . ومن ثم بدا واضحا أن موارد الصندوق العادية لا يمكن أن تفى باحتياجات الدول الكبيرة الغنية . ولذلك سعى الصندوق الى محاولة اعمال المادة السابعة من اتفاقية بريتون وودز التى تخوله حق الاقتراض من الأعضاء . وأعد الصندوق بالفعل قرارا بهذا الشأن فى ١٩٦٢ عرف باسم (General Arrangement to Borrow (GAB . وكان من طبيعة الأمور أن يقترض الصندوق من الدول ذات الاحتياطيات الكبيرة . وقد انتهزت الدول الصناعية هذه الفرصة ليكون لها صوت فى شئون الصندوق الى جانب صوت واشنطن . ولهذا قبلت عشر دول هى : بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا واليابان وهولندا والسويد وبريطانيا والولايات المتحدة ترتيبات الاقتراض التى وضعها الصندوق بشرط أساسى هو أن تظل حصيلة القروض التى تقدمها مقصورة على اقراض أعضائها . كما أنها أدخلت سويسرا ، وهى ليست عضوا فى الصندوق فى الموضوع كمقرض . وسرعان ما كونت هذه الدول مجموعة متميزة عرفت باسم مجموعة العشر ، وكذلك ينادى باريس . ومن الناحية النظرية تظل المجموعة مفتوحة لانضمام أعضاء الصندوق الآخرين بشروط ثلاثة : موافقة الصندوق ، عدم اعتراض أى دولة من الدول العشر ، ألا يقل ما تتعهد بتقديمه من قروض فى القرض الأول الذى طرحه الصندوق عن مائة مليون دولار . وهكذا بقيت المجموعة مغلقة حتى الآن . ورغم أن السعودية أقرضت الصندوق مؤخرا مبالغ كبيرة لم تقبل عضوا بها . وتوصلت المجموعة الى قصر استخدام ما تقدمه من قروض فى اقراض الدول الأعضاء بها بأن اتفقت مع الصندوق على عدم استخدامه حصيلة ما يقترضه منها الا لمواجهة طلب سحب من الصندوق مبنى على ضرورة مواجهة وضع يمكن أن يوءى الى اختلال فى النظام النقدى الدولى . وكان مضمون ذلك بالطبع أن مثل هذا الوضع لا ينشأ الا عن أزمة كبيرة فى ميزان مدفوعات دولة لها دور هام فى التجارة الدولية ، أى احدى الدول العشر .

ومع ذلك فقد اصطدمت الولايات المتحدة فى ١٩٦٤ بعقبة لم تكن تتوقعها حين طلبت ٥٠٠ مليون دولار من الصندوق . فقد تبين أنه وفقاً لاتفاقية بريتون وودز لا يجوز أن يحوز الصندوق فى أى وقت من عملة دولة واحدة أكثر مما يساوى ٧٥٪ من حصتها . ومع أن حصة الولايات المتحدة كبيرة (حوالى ٢٣٪ من رأس الصندوق فى ذلك الوقت) مما كان يمكنها نظرياً أن تقتض منه أكثر من المبلغ المطلوب بكثير ، إلا أن واقع أن الدول الأعضاء قد دفعت جزءاً من حصصها بالدولار جعل حيازته من الدولارات تبلغ الحد الأقصى المصرح به . وهكذا انشغل الصندوق والمعنيين بالأمور النقدية فى الدول التى تسيطر عليه بما سمي " مشكلة السيولة الدولية " . وقد مدت الحكومات وبعض الاقتصاديين اقتراحات محددة فى هذا الشأن لمجال للخوض فى تفصيلاتها هنا . وإنما نكتفى بأن نشير الى أن موقف الولايات المتحدة كان المطالبة بزيادة حصص الأعضاء فى الصندوق بنسبة ٥٠٪ . ودارت الاقتراحات الأخرى كلها حول ضرورة انشاء وحدة احتياطى دولية متميزة عن الدولار . وقد انتهت المفاوضات الى اقرار الاقتراح الأمريكى أولاً وقبل كل شئ فى ١٩٦٤ . ثم تم الاتفاق فى ١٩٦٧ على انشاء " حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Right (SDR فى شكل حساب خاص داخل الصندوق ينضم اليه من يريد من أعضاء الصندوق . ويكون للعضو نسبة من حقوق السحب الخاصة التى يصدرها الصندوق تتناسب مع حصته فيه . والأمر الهام هنا هو مبدأ اصدار وحدة نقدية جديدة ذات طبيعة دولية . ولكن القيود التى فرضت على حجم الاصدار وحدود التعامل بهذه الوحدة (بين الحكومات الأعضاء المشتركة فى هذا النظام ومع عدد من المؤسسات المالية الدولية التى أجاز لها الاحتفاظ باحتياطى من حقوق السحب الخاصة) لاتجعلها توفى الوظائف التقليدية للنقود : وسيلة دفع عامة ، أداة ادخار . . . الخ ، كما أنها لاتتجسد الا كتابة فى سجلات الصندوق والمتعاملين فيها . بل ان سعر الفائدة الذى يحصل عليه حائزها أقل من سعر الفائدة على الدولار الأمريكى .

وكانت وحدة حقوق السحب الخاصة لدى بدء النظام في ١٩٦٩ تعادل الدولار . ولكنها انفصلت عنه بعد تخفيض سعر صرفه في نفس العام . كما كانت تعرف في البداية بالذهب (٣٥ وحدة سحب خاصة للأوقية) . ولكن بعد استبعاد الذهب من التعامل النقدي ، أصبحت قيمتها تحدد على أساس المتوسط المرجح للعملات الخمس الرئيسية (الدولار ، الاسترليني المارك الألماني ، الفرنك الفرنسي ، الين الياباني) ومع تقلبات الدولار الحادة بدأ البعض يستخدم في معاملات خارج الصندوق وحدات السحب الخاصة كعملة حسابية فقط . كما أن الصندوق نفسه يجري حساباته على أساسها (٣٣) .

استبعاد الذهب من النظام النقدي

وبالرغم من الاجراءات السابقة استمر العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية وسعى الدول القادرة الى استبدال الذهب بجزء من احتياطياتها الدولارية المتزايدة . كما تأكلت القوة الشرائية للدولار في داخل الولايات المتحدة الأمريكية بفعل التضخم (٣٤) ولم ينجح تخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب في ١٩٦٩ في تحسين وضع ميزان المدفوعات . وعند ذ فاجأ نيكسون العالم في أغسطس ١٩٧١ بقرار منفرد ودين تشاور مع صندوق النقد الدولي

(٣٣) ويحدد صندوق النقد الدولي يوميا سعر وحدة حقوق السحب الخاصة على أساس مجموع القيمة الدولارية في أسواق الصرف العالمية كما يلي :

دولار أمريكي	٠.٥٤
مارك ألماني	٠.٤٦
فرنك فرنسي	٠.٧٦
جنيه استرليني	٠.٠٧

٣٤ ين

(٣٤) ارتفع الرقم القياسي لأسعار البيع للمستهلك من ٤٤٧ في ١٩٥٠ الى ٧٣٩ في ١٩٧١ محسوباً على أساس ١٩٧٥ = ١٠٠

(كما تقضى بذلك اتفاقية بريتون وودز) (٢٥) باعلان توقف أمريكا عن تحويل الدولار الى ذهب عند الطلب . وكان رصيد الذهب فى خزائن السلطات النقدية الأمريكية قد هبط الى ١٠.٢ مليار دولار فى مقابل كمية وسائل دفع تبلغ ٥.٧ مليار والأخطر من ذلك هو أن الدولار كان يمثل حوالى ٧٥٪ من اجمالى الاحتياطيات الرسمية لمجموع أعضاء الصندوق الدولى ، اى حوالى ٥٦ مليار دولار . فاذا أضفنا الى ذلك الأرصدة الدلارية التى لاتدخل فى الاحتياطى الرسمى (الموجود لدى البنك المركزى) وكذلك كمية الدولارات الأوروبية المتداولة يمكن أن تقدر - دون خطأ كبير - حجم الدولارات المتداولة خارج الولايات المتحدة فى ذلك الوقت بما يقارب ١٣٠ مليار (٣٦) .

وأول ما يتبادر الى الذهن هو أن قرار نيكسون المنفرد كان يعطى فرصة للدول القادرة لاحتياى وتنفيذ بعض المقترحات التى قدمتها فى السنتين لانشاء عملة احتياطى دولية جديدة مثل الاقتراح الذى قدمه باسم فرنسا فى ١٩٦٤ جيسكار ديستان بأن يتولى " نادى باريس " أو مجموعة العشر التى أشرنا اليها انفا اصدار " وحدة احتياطى جماعية Collective Reserve Unit (CRU) مرتبطة بالذهب . ولكن حقيقة الأوضاع النقدية العالمية كانت خلاف ذلك . فالأخذ بمثل هذا الاقتراح معناه ضرب احتكار الدولار لوظيفة عملة الاحتياطى الدولية بما كان لابد وأن يدفع بسعر صرفه نحو انخفاض كبير . ولما كانت الدول الصناعية العشر التى تملك النسبة الكبرى من الاحتياطيات الدلارية ، فان هذا الانخفاض فى سعر صرف الدولار كان يعنى بالضرورة انخفاض قيمة هذه الاحتياطيات منسوبة للذهب . هذا فضلا عن أن مثل هذا التدخل الجراحى على الساخن ما كان ليتم دون هزات عنيفة فى الأسواق النقدية والمالية واضطراب فى تيارات التجارة الخارجية وحجمها . وأخيرا فان تشابك المصالح على مستوى الشركات متعددة الجنسية خلق قطاعا من المصالح

(٢٥) اكتفت الادارة الأمريكية باخطار مدير عام صندوق النقد الدولى بقرار نيكسون عشية اعلانه .

(٣٦) انظر فيما يتعلق بنصيب الدولار الأمريكى فى الاحتياطيات الرسمية :

المشتركة عبر اقتصاديات تلك الدول لا يعبأ كثيرا بالمصالح الخاصة لكل منها على حدة . ولذلك فإنها سارعت الى الاجتماع فى واشنطن فى ديسمبر ١٩٧١ واتفقت عمليا على أن تتخلى عن علاقة كل عملاتها بالذهب وأن يقدر سعر صرف كل عملة منها منسوبا للعملات الأخرى . وانتهى الاجتماع باعلان أسعار صرف جديدة تنطوى على تخفيض للدولار بين ٧٥٪ (بالنسبة للـ سيرة الإيطالية) و ١٦٩٪ (بالنسبة للين اليابانى) . واستفادت الدول التسع من هذا الاتفاق اعفاء بنوكها المركزية من التدخل فى سوق الذهب للمحافظة على سعر تعادله مع الدولار ، وبالتالي الحق فى إعادة تقييم احتياطياتها الذهبية لتتنشى مع سعر الذهب فى السوق .

وهكذا تمت ترتيبات استبعاد الذهب من النظام النقدى العالمى خارج اطار صندوق النقد الدولى . فهذه المؤسسة التى قبل أعضاؤها الالتزام بتوجيهاتها لها ماتشاء من سلطات حين تتعامل مع الدول النامية ، أما فى مواجهة الدول الصناعية الكبرى فدورها ينحدر الى مجرد تسجيل ما تقرره تلك الدول فيما بينها . ومع ذلك فان التخلص من الذهب لم يكن أمرا ميسورا . فالصندوق كان يمتلك احتياطا ذهبيا كبيرا وكانت الولايات المتحدة تحرص كل الحرص على بيع كميات منه لتحد من ارتفاع سعر الذهب الذى تساعد عقب قرار نيكسون . ويتعارض التخلي عن الذهب صراحة مع نص اتفاقية بريتون وودز . ومن ثم كان من الضروري تعديل هذه الاتفاقية . وهذا التعديل بعكس كل قرارات الصندوق لا تكفى فيه أغلبية القوة التصويتية وحدها ، بل لابد من موافقة أغلبية الأعضاء العددية . فلا يسرى أى تعديل الا اذا وافق ثلاثة أخماس الدول الأعضاء فى الصندوق بالاضافة الى ٨٥٪ من القوة التصويتية . ومن ثم كان من المستحيل عمليا أن يتخلى الصندوق عن قاعدة الصرف بالذهب الـ الا بموافقة عدد كبير من دول العالم الثالث . وهنا كانت الفرصة الضائعة ، لقد كانت تلك هى المرة الوحيدة التى لا تملك فيها أمريكا ومعها الدول الصناعية الأخرى تقرير أمر يمس النظام النقدى الدولى فى تجاهل تام لدول العالم الثالث .

ولو كانت مجموعة السبع والسبعين قد اتفقت فيما بينها على تعديلات جوهرية تجعل الصندوق أقدر على الاستجابة لمشكلاتها المتميزة لكان مجال المفاوضة والمساومة مفتوحا لتطوير حقيقى للنظام النقدى العالمى . ولكنها فى مجموعها لم يكن لديها رؤية واضحة لما يجب أن يكون عليه النظام النقدى الدولى . وكان كل ما يعنيه أن تحصل على بعض الموارد الإضافية من الصندوق . وهكذا وافقت على طلبات أمريكا فى مقابل حصولها على جزء من أرباح بيع ذهب الصندوق كما أوضحنا فيما سبق .

وبالموافقة على هذا التعديل الثانى فى اتفاقية بريتون وودز (١٧) لم يعد لأى عملة سعر تعادل رسمى بالذهب ، وانتقل النظام النقدى العالمى من قاعدة الصرف بالذهب الى قاعدة الصرف بالدارل والورق وانهار العمود الأساسى الاول لنظام بريتون وودز .

تعميم التعويم

وخلال تلك الأحداث ظهر فى القاموس النقدى تعبير جديد وهو " التعويم " floating . فالأصل كان أن لكل عملة سعر تعادل يمثل وزنا معيناً من الذهب الخالص . وكانت الحكومات تحرص على تثبيت هذا السعر والدفاع عنه . وكان تخفيض قيمة العملة أمراً مكروهاً ، إما لأنه دليل على ضعف أدائها الاقتصادى ، إما لشبهة استخدام التخفيض لاكتساب قوة تنافسية فى التجارة الدولية بطريقة ملتوية . والتعويم ، على العكس ، يعنى أن يترك الدولة سعر صرف عملتها يتقلب ازاء العملات الأخرى وفقاً لقانون العرض والطلب ولا تتدخل للتأثير فيه الا حين تقوم ضرورة وتتاح لها الامكانية . وقد ذكرنا عند عرضنا لنظام بريتون وودز أنه كان يستهدف هدفاً أساسياً هو تثبيت أسعار الصرف (فيما وراء تقلبات محدودة) على أساس تعادل العملات المختلفة مع الذهب . وحرمت الاتفاقية على الأعضاء اجراء تخفيض فى سعر

(١٧) كان التعديل الأول هو الذى أنشأ حقوق السحب الخاصة (١٩٦٩) .

صرف العملة الا بعد الاتفاق مع الصندوق . فقد قام الصندوق على أساس أن أسعار الصرف الثابتة *fixed rates of exchange* ضرورة لازدهار التجارة الدولية . وكان من أهم وظائفه مراقبة أسعار سعر الصرف *surveillance* بل ان اصل ما يقدمه من قروض للدول التي تشكو عجزا في ميزان المدفوعات كان هدفه مساعدتها على مقاومة انخفاض سعر صرف عملاتها *depreciation* ومنعها في الوقت ذاته من تخفيض ذلك السعر *devaluation* الا عند الضرورة وفي حدود ما تطلبه تلك الضرورة . وبالتخلي عن كل ارتباط بالذهب يستحيل تثبيت أسعار الصرف اذ لا يوجد شيء واحد تنتسب له العملات جميعا فيحدد بالتالي علاقة بعضها ببعض . وقد قبل الصندوق هذا الواقع وهو تعويم كل العملات .

وبفقدان الارتباط بالذهب وتثبيت أسعار الصرف يكون الصندوق قد فقد سبب وجوده وبالتالي مشروعيته . لقد أنشئ كأداة لتنفيذ وحماية نظام نقدي معين وبتخليه عن هذا النظام يكون في الواقع قد أفلس في مهمته . والعلة تدور مع المعلول وجودا وعدما كما تعلمنا من دروس أصول الفقه . لقد انتهى نظام بريتون وودز وأصبح الاقتصاد العالمي بلانظام نقدي . والأمر المنطقي هو أن تبحث الجماعة الدولية لنفسها عن نظام نقدي يلائمها وأن تقيم ما يتطلبه ذلك النظام من مؤسسات . ولكن المنطق شيء وعلاقات القوى شيء آخر . فأمريكا وحلفاؤها يصرون على بقاء المؤسسة البالية ويرفضون أي مفاوضات دولية للقضايا النقدية خارج تلك المؤسسة . وذلك مفهوم تماما لأن لها فيها من القوة التصويتية حق الفيتو . كما أن الصندوق كما ذكرنا يهودى لتلك الدول مهمة لا يستهان بها في عصر دول العالم الثالث وأداة دور الشرطي في خدمة البنوك متعددة الجنسية .

(٤)
الامبريالية النقدية الأمريكية

عدوان على سيادة الأمم

من المعروف - كما ذكرنا في التمهيد لهذا البحث - أن حق " سك العملة " كان دائما من حقوق السيادة . كما أوضحنا أن سلطة الدولة وحدها هي التي تفرض على مواطنيها قبول العملة الورقية في المعاملات . وليس في وضع الجماعة الدولية سلطة فوق سلطة الدول الأعضاء فيها . وميثاق الأمم المتحدة ذاته ليس الا معاهدة يمكن لأي دولة أن تنسحب منها . وقد كان الذهب بقيمته كمعدن ونقود هو العملة الدولية . وكان قبول العملات الوطنية للدول المختلفة في المدفوعات الدولية مرتبنا بقابلية تحويلها الى ذهب . وقام نظام بريتون وودز ذاته على مبدأ التعريف الذهبي لعملة الدول الأعضاء والمحافظة بصفة عامة على هذا التعريف كأساس لأسعار الصرف . وبالتخلي عن الارتباط بالذهب انتقل العالم الى قاعدة الصرف بال دولار الورق . ومعنى ذلك أن عملة دولة واحدة قد أصبحت عملة الاحتياطى لبقية الدول ، وأصبح بذلك للولايات المتحدة أن تطبع العملة الدولية وفقا لمقتضيات أوضاع الاقتصاد الأمريكى ثم تفرضها على التجارة الدولية . والتسليم بهذا الوضع يعنى التفريط فى السيادة الوطنية للدول التى تقبله (وهى معظم دول العالم) والاقرار لحكومة واشنطنون بحق سيادى فوق الدول هو حق اصدار العملة الدولية . وليست حقوق السحب الخاصة بالعملة الدولية بالمعنى الكامل . فاصدارها لحساب كل دولة مرتبط بحصتها فى الصندوق أى ان المستفيد الأول منها هو الولايات المتحدة ذاتها . ووفقا لآخر تقرير سنوى لصندوق النقد الدولى يوضح أن اجمالى حقوق السحب الخاصة المستخدمة فى الاحتياطيات الرسمية فى نهاية ابريل ١٩٨٣ بلغ ١٧٥ مليار . وكان نصيب الدول الصناعية منها ١٤١ مليار

ونصيب الدول المصدرة للبتروول ٢ مليار وبقية العالم الثالث كله ١٤ مليار فقط . كما أن إصدار الصندوق لحقوق السحب الخاصة يكون فى كل مرة بقرار خاص . ولا يزيد اجمالى ما أصدره الصندوق منها عن ٢١ مليار استخدم جزء منها فى سداد الزيادة التى تقررت فى حصص الأعضاء فى الصندوق . وهى فى مجموعها لا تتجاوز ٢٨ ٪ من أصول الصندوق قبل زيادة الحصص التى تقررت مؤخرًا وتهبط الى حوالى ٢٠ ٪ بعد تلك الزيادة . ومن ناحية أخرى لاتمثل حقوق السحب الخاصة أكثر من ٥ ٪ من اجمالى الاحتياطيات الرسمية بعد استبعاد الذهب منها . وبالمقارنة يمثل الدولار الأمريكى أكثر من ٧٢ ٪ من تلك الاحتياطيات . كما أن حقوق السحب الخاصة ليست مقومة بالذهب ولكن سعرها هو المتوسط المرجح للعملات الخمس الرئيسية كما ذكرنا . ويمثل الدولار ٥٤ ٪ من قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة . وتقدر قيمة كل من العملات الأخرى عند تحديد سعر صرف حقوق السحب الخاصة على حسب وضع سعر صرف كل منها بالدولار . ولهذا فإن تطور سعر صرف حقوق السحب الخاصة مرتبط ارتباطًا قويًا بتطورات سعر الدولار . فهى اذن فرع عن الدولار وليست بديلا له . والأهم من ذلك كله هو أن حقوق السحب الخاصة لاتستخدم الا بشروط معينة فى علاقة الصندوق بالأعضاء وفى معاملات الحكومات الأعضاء مع بعضها البعض . ولذلك فهى ليست وسيلة دفع عامة لها قوة ابراء كاملة وليست محلا للتعامل فى أسواق الصرف . فهى وحدة حسابية خالصة .

وقد يتساءل المرء بحق لماذا قبلت الدول الصناعية القوية هذا الوضع؟ والجواب هو أنها لاتملك عمليا ما يمكنها من العودة الى قاعدة الذهب كما دعت لذلك فرنسا فى عهد ديغول . وهى تخشى انهيار قيمة احتياطياتها الدلارية اذا انهار سعر صرف الدولار نتيجة لحرمانه من الانفراد بوضع عملة الاحتياطى الدولية . وهى من ناحية ثالثة تخاف مفاوضات دولية جديدة تفضى الى انشاء عملة دولية حقيقية لأن مثل هذه المفاوضات لابد من أن تنال من مركز الدول الصناعية الكبرى فى ادارة النظام النقدى العالمى .

والقضية ليست " قانونية " تتعلق بحقوق السيادة فحسب ، بل انها قضية اقتصادية فى المقام الأول . فقد أصبح الاقتصاد العالمى كله سوقا للدولار الأمريكى بحيث تستطيع الولايات المتحدة أن تشتري الأصول العينية والسلع والخدمات فى مقابل " الأوراق خضراء الظهر " (٢٨) " Greenbacks " ولا يحد من سلطانها فى هذا الشأن الا حالة الطلب على الدولار على المستوى العالمى وليس كمية السلع والخدمات المطروحة فى السوق الأمريكية وحدها . وهى تستخدم هذا الامتياز الباهظ وفقا لمتطلبات الاقتصاد الأمريكى وما تأخذ به حكومة واشنطنون من سياسات اقتصادية داخلية .

انخفاض سعر صرف الدولار (١٩٧٧ - ١٩٨٠)

فقد تعمدت مثلا الحكومة الأمريكية أن تتوسع فى اصدار الدولار غداة أزمة النفط . وكان هدفها الأصيل استمرار التوسع الاقتصادى فى الداخل مادام انتشار الدولار عالميا لا يدفع بمعدل التضخم فى الولايات المتحدة ذاتها بشكل يهدد الاقتصاد الأمريكى . واستفادت الولايات المتحدة من سعر الصرف المنخفض قدرة تنافسية أكبر فى الأسواق العالمية . كما أنها نجحت فى تصفية الجزء الأكبر من الزيادة فى سعر النفط لأن هبوط سعر صرف الدولار (وهو العملة المعتمدة فى بيع النفط وتحديد أسعاره) كان يماثل من حيث النسبة الارتفاع فى سعر النفط الذى تقرر منظمة أوبيك . وهكذا نجحت واشنطنون فى تأخير ظهور الأزمة الاقتصادية الحقيقية التى بدأت فى العالم الغربى كله منذ أواسط السبعينات وحاول البعض تفسيرها بارتفاع أسعار النفط . وترتب على سياسة التوسع النقدى الأمريكى ، مع قدرة الولايات المتحدة على تصدير التضخم ، الى أن ساد العالم كله ظواهر تضخمية تفاوت معدلها من دولة الى أخرى ولكنها كانت جميعا أعلى من معدلات التضخم الأمريكى (٢٩)

(٢٨) اسم أطلق على الدولار الورقى خلال الحرب الأهلية الأمريكية قبل مائة وعشرين

عاما وما زال يستخدم عرفا للإشارة الى الدولار .

(٢٩) باستثناء سويسرا واليابان وألمانيا الغربية .

الارتفاع الحالي في سعر صرف الدولار

ومع ذلك لم تفلح كل تلك الجهود في تصفية الأزمة . وفي ١٩٨٠ تجاوز معدل التضخم في أمريكا ١٢٪ في حين ارتفع معدل البطالة الى حوالى ١٠٪ في القوة العاملة . وكان هذا الركود التضخمى Stagflation شيئاً غير وارد في النظرية الكينزية أصلاً . فتلك النظرية تقول بأن التضخم لا يظهر الا بعد الاستخدام الكامل لموارد المجتمع وبالذات العمالة . وظهرت في الولايات المتحدة مدرسة اقتصادية جديدة تعارض كينز عرفت باسم اقتصاد العرض Supply side Economics تقول ان محرك التقدم هو المشروع الراسمالي وأن زيادة الطلب نتيجة للتوسع في الانفاق العام لا تكفى لاستمرار عجلة الانتاج في الدوران . ولذلك فهي تدعو لخفض الانفاق العام وخفض الضرائب ولا سيما تلك المفروضة على الشركات حتى يستطيع المنتجون وقف الاتجاه نحو هبوط متوسط الربح وان يستخدموا أرباحهم التي تتركها لهم الضرائب في الاستثمار وزيادة الانتاج ورفع الانتاجية (٣٠) . وقد وصل ريجان الى السلطة متبنياً هذا الاتجاه . وقد خفض الضرائب بالفعل واقتطع كثيراً من الانفاق الحكومي على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية - ولكنه في الوقت ذاته زاد نفقات التسليح زيادة ضخمة مما ترتب عليه عجز في الموازنة العامة يزيد عن ١٨٠ مليار دولار . وعجزت سياسة اقتصاد العرض عن ضبط معدلات التضخم . ولهذا لجأ البنك المركزي الأمريكى - أو ما يعرف باسم مجلس الاحتياطى الاتحادى Federal Reserve Board - الى سياسات المدرسة النقدية التي تقترن باسم ميلتون فريدمان في اعطاء أولوية مطلقة لخفض حجم وسائل الدفع المتداولة . وكانت الوسيلة الأساسية في يده هي رفع سعر الفائدة الى مستوى لم يسبق له مثيل (٢٠٪ سعر الفائدة الأساسى) .

(٣٠) انظر من دعاة هذه النظرية: G. Gilder: Wealth and Poverty, NY 1980.
Arthur Laffer: Various articles
Jude Wanniski : The Way the World Works.

والواقع أن الضجة التي أثارها دعاة "اقتصاد العرض" ليست الا عودة الى مقولة الاقتصاديين الكلاسيكيين بأن الحرية المطلقة للحافز الفردى هي محرك الاقتصاد . بل انهم يرددون ببساطة افكار الاقتصادى الفرنسى ساي في قانونه الشهير الذى ينكر مجرد احتمال وقوع أزمة زيادة انتاج . ومن ثم فانهم حقيقة رجعيون علمياً وليسوا محافظين جدد Neo-conservatives كما يدعون .

والذى يعنيننا من هذا الأمر هو أن رفع سعر الفائدة فى الولايات المتحدة ترتب عليه تدفق الأموال من كل حذب وصوب لتوظف فى صكوك أمريكية أو لتستثمر فى أمريكا . ويقدر حجم الأموال التى وفدت على الولايات المتحدة فى ١٩٨٣ بأكثر من ٦٠ مليار دولار . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك ارتفاع سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الأخرى . وقد حد هذا الارتفاع من قدرة المنتجات الأمريكية التنافسية فى الخارج حتى بلغ عجز الميزان أكثر من ٥٠ مليار دولار . ولكن تدفق الأموال بفعل ارتفاع سعر الفائدة عوض عن هذا العجز بحيث ظلت صورة ميزان المدفوعات مقبولة . وقد اضرا ارتفاع سعر الدولار بأوروبا الغربية بالذات (وكذلك بالعالم الثالث) فى الحدود التى تدفع بها ثمن وارداتها بالدولار وفى مقدمة تلك الواردات النفط . وتسارع هجرة رؤوس الأموال الى أمريكا حرم تلك الدول من اجراء الاستثمارات المحلية المطلوبة ، ودفع بأسعار الفائدة فيها نحو الارتفاع حتى أصبحت الشركات الصناعية ذاتها تفضل استخدام مالىيها من سيولة فى المضاربة فى سوق الصرف وفى الايداع لدى البنوك بدل الاستثمار . وقد انخفضت أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة الى النصف (حوالى ١٠ ٪) ولكن نجاح البنك المركزى فى الهبوط بالتضخم الى حوالى ٦ ٪ يعنى أن أسعار الفائدة الحقيقية مازالت فى مستوى يفوق أى مستوى شهدته العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

والأمر الجدير بالتسجيل من خلال كل هذه التطورات هو أن صندوق النقد الدولى ليس طرفا فيها . فواشنطن لاتستشير ، وهو من ناحيته يكتفى بتسجيل الأحداث ورفع سعر الدولار مقوما بوحداث حقوق السحب الخاصة ومع ذلك فالاقتصاد الأمريكى به كل الأدواء التى يتعلل بها الصندوق عادة لفرض أقصى الشروط على الدول الأخرى حين تلجأ اليه .

١ - عجز فى الموازنة العامة يقدر بعض الاقتصاديين الأمريكين أنه سيفوق تقديرات الحكومة . وربما بلغ ٢٠٠ مليار دولار وتجاوزها . وهو رقم

يصعب تصوّره مما حمل رابطة المصرفيين الأمريكيين لتصويره بحيث يفهمه المواطن العادى فى الصورة التالية : هذا العجز يماثل اجمالسى ماينفقه انسان فى ١٩ سنة اذا أنفق فى كل دقيقة من هذه الفترة مائة دولار . . .

٢ - عجز فى الميزان التجارى لم تشهده أى امة فى التاريخ ، وعجز فى ميزان المدفوعات يختفى جزء كبير منه وراء حركة رؤوس الأموال المشتغلة بالمضاربة على سعر الصرف والكسب من ودائع قصيرة الأجل مما يجعلها تتميز بالانتقال الفجائى من أى سوق الى أخرى .

٣ - دين عام داخلى يقارب ١٨ تريليون دولار وتبلغ خدمة فوائده فى السنة المالية الأخيرة ١٤٩ مليار دولار مما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة فى الانفاق الحكومى بعد التسليح ، واجمالى نفقات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية . وجزء لا يستهان به من هذا الدين فى الواقع بيد غير الأمريكيين حيث يكتب كثير من الأجانب فى صكوك الخزانة الأمريكية التى ارتفعت أسعار فائدتها الى ٨.٦٪ وكان فى الماضى ينـدر ان تتجاوز ٤٪ .

وبطبيعة الحال لم يكن فى وسع الاقتصاد الأمريكى أن يقف على قدميه رغم كل هذه الأوضاع الا بفضل احتكار الدولار لوضع عملة الاحتياطى الدولية بعد انهيار نظام بريتون وودز . ومن ثم فقد تزايدت المطالبة بمؤتمر دولسى لمناقشة الأوضاع النقدية وتبناها رسميا الرئيسى الفرنسى ميثران .

وكان العالم الثالث هو الضحية الكبرى للسياسة المالية والنقدية الأمريكية ، فدوله الفقيرة ومتوسطة الدخل شهدت ارتفاعا كبيرا فى أسعار وارداتها الدولارية نظرا لارتفاع سعر الدولار . كما زاد عبء سداد ما عليها من ديون مقومة بالدولار . كذلك هبط اجمالى معونات التنمية التى تقدمها لها الدول الغنية اما عن سياسة مرسومة (الولايات المتحدة وبريطانيا) أو بسبب الأزمة الاقتصادية (كندا وهولندا) أو بسبب نقص الموارد (دول الأوبك)

ومعظم هذه الدول يتعذر عليه عادة الاقتراض من السوق العالمية . وكان على من ينجح منها فى الاقتراض أن يدفع سعر فائدة مرتفع نتيجة لرفع أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة ولنضوب فوائض النفط التى كانت تودع فى البنوك متعددة الجنسية . وكانت الضربة قوية بنوع خاص لأكثر دول العالم الثالث تقدما فى التصنيع التى كان يطلق عليها اسم " الدول المصنعة حديثا " New industrialised countries (NIC) مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين . فقد بنت تلك الدول استراتيجيتها فى التصنيع على أساس الاقتراض من الأسواق العالمية ثم تصدير المنتجات الصناعية . وبنت تلك الاستراتيجية على أساس أن التضخم العالمى من شأنه أن يخفف من العبء الحقيقى للسداد فى حين أنه يرفع أسعار الصادرات . وقد فوجئت تلك الدول بعدم قدرة البنوك على الاقتراض الواسع الذى مارسه حين كانت خزائنها ممتلئة بفوائض النفط ، كما أنها رفعت فوائد قروضها متابعة لما تم فى الولايات المتحدة . ومن ناحية أخرى عمدت الدول الصناعية الى اتخاذ اجراءات حماية ضد وارداتها المصنعة فى العالم الثالث . وهكذا ظهر الشك فى قدرتها على خدمة الدين . وساعد هذا الشك بدوره من صعوبة الحصول على قروض اضافية ولو بشروط قاسية . وهكذا وصلت الدول التى كانت تساق مثلا للنجاح فى التنمية الى مرحلة العجز عن سداد ديونها حيث بلغ عبء خدمة الدين للدول الثلاث المشار اليها ٣٠.٨ مليار دولار فى ١٩٨٣ . وازاء هذا الوضع فقط بدأت قضية مديونية العالم الثالث تشغل الدول الصناعية اذ أن افلاس دولة مثل المكسيك أو البرازيل سيجر فى اذياله افلاس عدد من البنوك الامريكية والأوروبية . ومن هنا تدخلت الولايات المتحدة لتقنع البنوك باقراض كل دولة ما يمكنها من أداء خدمة الدين . وكانت شروط ذلك قاسية . وكان على صندوق النقد الدولى (والذى كانت تلك الدول تتحاشى الالتجاء اليه) أن يقوم بدور الشرطى . وبدعوى جميع الائتمان اللازم فى الحدود المذكورة فرض الصندوق شروطه المعروفة مما حمل محافظ بنك البرازيل المركزى على الاستقالة .

خاتمة

وخلاصة الأمر هو أن الامبريالية النقدية الأمريكية أضرت بكل الأطراف فى المعاملات الدولية لتنقذ الاقتصاد الأمريكى من الأزمة . وكان نجاحها المحدود فى انعاش قطاعات معينة من الاقتصاد الأمريكى مقترنا بمشكلة عجز الموازنة الخطير الذى سيمتص جزءا ضخما من المدخرات القومية حارما القطاعات الانتاجية من موارد تحتاجها لتجديد معداتها ورفع انتاجيتها بما يمكنها من منافسة اليابان . ولذلك فانه من الأرجح أن يقع البنك المركزى تحت ضغط شديد لخفض سعر الفائدة . فاذا حدث ذلك لابد أن يرتفع معدل التضخم وأن تتضاءل هجرة رؤوس الأموال الى أمريكا أو حتى تأخذ اتجاهها عكسيا . وعندئذ لا محالة من ان ينخفض سعر صرف الدولار الى المستوى المعقول حيث أن كل المهتمين بأمور النقد متفقون على أن سعره الحالى مبالغ فيه overvalued وقد بدأت المضاربة على هذا الانخفاض تظهر فى بعض أسواق الصرف العالمية .

ومهما يكن من أمر فإن الدعوة الى ضرورة اقامة نظام نقدى عالمى تلقى اليوم المزيد من التأييد من جهات مختلفة ولأسباب متباينة . وثمة كمية كبيرة من الاقتراحات فى هذا الشأن لا مجال هنا لدراستها تفصيلا . ولذلك نكتفى بان نعرض أهمها المسائل .

اصدار عملة احتياطى دولية

فالبديل الوحيد لامبريالية الدولار هو اتفاق الجماعة الدولية على اصدار عملة احتياطى دولية تكون هى قاعدة الصرف . وهنا تختلف الآراء فيما يتعلق بسند العملة المقترحة . فأكثر الناس تزموا يدعون ببساطة للعودة لقاعدة الذهب (٣١) . ويؤخذ على هذا الرأى عدم تكافؤ توزيع الذهب فى العالم ، واحتمال عدم مسايرة الزيادة فى انتاجه لمقتضيات الزيادة فى

(٣١) وهذا الرأى ليس مقصورا على اقتصاديين أوروبيين . بل يتبنى بعض

الاقتصاديين الأمريكيين نفس الفكرة وفى مقدمتهم

Robert Mundell،

و Maurice Obstfeld من جامعة كولومبيا .

تيارات التبادل الدولي ، وكذلك الميزة التي سيعطيها لأكبر منتجى الذهب (الاتحاد السوفيتي وجنوب أفريقيا) . وفى خلفية المعارضة لهذا الاتجاه يحس المتابع للأمور الخشية من نظام نقدي تنقصه المرونة اللازمة لتطبيق السياسات الكينزية . وعلى الطرف الآخر نرى من يقولون بتطوير حقوق السحب الخاصة والتوسع فى إصدارها لأغراض التنمية وليس فى حدود حصة العضو فى صندوق النقد الدولي فحسب . وقد سبق أن أوضحنا العيوب الأصلية فى حقوق السحب الخاصة - ومن هنا تبرز فكرة ضمان الوحدات النقدية الدولية باحتياطي سلعي . أو ما يسمى " سلة من السلع " بدل " سلة العملات " التي ترتبط بها حقوق السحب الخاصة . ويسلم اصحاب هذا الرأي بأن الذهب يكون جزءا من تلك السلة . ولكن النفط مثلا لا يقل عنه أهمية (٣٢) .

البنك المركزي العالمي

ويثير الاتفاق على عملة احتياطي دولية تحديد المؤسسة التي يكون لها حق إصدارها . وهنا أيضا نجد عدة آراء . فالبعض يقنع بإمكان تطوير صندوق النقد الدولي . فى حين يرى البعض الآخر أن حق الإصدار يجب أن يكون بيد بنك مركزي عالمي . وهم يستندون فى رأيهم الى أمرين : الأول ضرورة أن يكون للبنك رقابة على النقود " الأوروبية " eurocurrencies أى النقود التي تخلقها البنوك متعددة الجنسية التي لا تخضع حاليا لرقابة أى بنك مركزي . كما يجب أن يكون للبنك المقترح رخصة التدخل فى أسواق الصرف والتأثير فى الأسواق المالية العالمية . والأمرا الثانى ، هو أن البنك المركزي العالمي - شأنه فى ذلك شأن البنوك المركزية الوطنية - لابد أن تسيره الجماعة الدولية بطريقة للتصويت لاتستند فقط الى حصة أى دولة فى رأسماله . فالبنوك المركزية الوطنية فى الغالب مؤمنة . وحيث هى غير مؤمنة لايسير سياستها النقدية وأمور الصرف الأجنبي مساهموا، بل سلطة نقدية مستقلة (٣٣) .

(٣٢) انظر فى هذا الرأي J. Rweyemamu: Restructuring the International Monetary System "in Development Dialogue, 1980:2

Federal Reserve Board

(٣٣) مثل " مجلس الاحتياطي الاتحادي فى الولايات المتحدة ويعين أعضاءه الرئيس الأمريكى بشرط تصديق الكونجرس ولمدة ١٤ سنة غير قابلة للتجديد . ولا يجوز عزلهم . ويختار الرئيس الأمريكى من بينهم رئيسا لهم لمدة أربع سنوات مخالفة لسنوات الرئاسة الأمريكية الأربع ، ومع اشتراط تصديق الكونجرس .

كيف يقام النظام الجديد ؟

وهنا مربط الفرس ، فالدول الصناعية يمكن أن تقبل عملية تجميع — لصندوق النقد الدولي . وهى ترفض رفضا باتا أن يناقش النظام النقدي العالمي خارج اطار الصندوق خشية أن تغلت الأمور من قبضتها . وبالمقابل ظهرت الدعوة لعقد مؤتمر عالمي لشئون النقد والمال تنظمه الأمم المتحدة بحيث يضم كل الدول الاشتراكية ، وبحيث تتساوى الأصوات على الأقل عند التصويت على أى اتفاقية جديدة ، حتى ولو كانت قواعد التصويت فى البنك المركزى العالمى مرجحة بأوزان معينة (عدد السكان ، نصيب الدولة فى التجارة الدولية . . . الخ) . وحجة هذا الرأى فى الأساس هى أن النظام النقدي عالمى بطبيعته ومن ثم فلا بد أن تشارك كل الدول فى اقامته .

وأود أن أذكر فى هذا المقام أن منتدى العالم الثالث والمؤسسة الدولية من أجل تنمية بديلة ، ومؤسسة داج همرشولد أعدت فى ١٩٧٩ الدراسات اللازمة " لمؤتمر الجنوب والشمال حوالى النظام النقدي الدولي والنظام العالمى الجديد " الذى عقد فى مدينة أروشا (فى تنزانيا) فى يونيو ١٩٨٠ ، وصدرت عنه وثيقة باسم مبادرة أروشا The Arusha Initiative من أجل مؤتمر للأمم المتحدة حول القضايا النقدية والمالية الدولية . وقد وقع هذه الوثيقة أكثر من مائه من الوزراء والخبراء من العالم الثالث ، ومن الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية ومن العاملين فى الهيئات الدولية بما فى ذلك البنك الدولي (٣٤) .

وعلى أية حال فالقضايا النقدية ليست مجرد أمور فنية دقيقة ولكن كما جاء فى مبادرة أروشا نفسها :

" النقود سلطة . وتصدق تلك الحقيقة في العلاقات الداخلية والعلاقات الدولية على السواء . فأولئك الذين يملكون السلطة يسيطرون على النقود . وأولئك الذين يسيطرون على النقود يملكون السلطة . وأى نظام نقدي دولي سيتوقف على ابنة السلطة التي سيكون أداة في يد ما " .

ويسعدني أن يتفق معي من صدمهم تعبير الاميرالية النقدية الان على ان بناء نظام نقدي عالمي جديد يتصف العالم الثالث هو جزء من نضال شعوبنا من أجل التحرر .